

## وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر في هذا العدد الوثائق الخاصة بردة فعل التيارات السياسية التونسية على حل البرلمان وإعفاء الحكومة، وردة فعل الإطار التنسيقي للقوى الشيعية الرافضة نتائج الانتخابات في العراق، وردة فعل الحكومة السودانية وتجمع المهنيين السودانيين على الإجراءات الانقلابية التي اتخذها رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان. ونقف عند نشر الوثائق في المدة 1 أيلول/ سبتمبر – 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

**كلمات مفتاحية:** السودان، تونس، العراق، عبد الفتاح البرهان، قيس سعيد، الانقلاب العسكري، الانقلاب الرئاسي في تونس.



**Keywords:** Sudan, Tunisia, Iraq, Abdel Fattah al-Burhan, Kais Saied, Military Coup, Presidential Coup in Tunisia.

## الوثيقة (1)

## شخصيات عامة تطالب الرئيس المصري بالإفراج عن الشاعر أحمد دومة المسجون منذ عام 2013

الرئيس عبد الفتاح السيسي. رئيس الجمهورية:

يناشدكم الموقعون أدناه الإفراج عن الشاعر أحمد دومة المسجون منذ 2013م، بعد مضي أكثر من نصف مئة عقوبته، وأصبح يعاني تدهورًا بالغًا في حالته الصحية.

- |   |   |
|---|---|
| إبراهيم عبد المجيد - روائي                          | جورج إسحاق - عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان                      |
| إبراهيم منصور - صحفي وعضو سابق بمجلس نقابة الصحفيين | حامد جبر - عضو المكتب السياسي لحزب الكرامة                        |
| أحمد السعيد - روائي                                 | حسن حسين - صحفي   |
| أحمد السيد الصاوي - أستاذ جامعي                     | حسين أبو العلا - شاعر   |
| أحمد عبده - كاتب                                    | حسين البدري - روائي   |
| أحمد عز العرب - صحفي ورسام                          | حسين عبد الغني - إعلامي وصحفي                                     |
| أحمد فوزي - محام                                    | حمادة القاضي - شاعر   |
| أحمد ماهر إبراهيم - مهندس مدني                      | حمدي حمادة - صحفي   |
| أسامة صفار - صحفي                                   | حمدي قشطة - مدير استيراد  |
| أسامة البحر - كاتب وجيولوجي                         | حمدين صباحي - السياسي ومؤسس حزب الكرامة                           |
| أسامة محمد - مترجم                                  | خالد البلشي - صحفي ورئيس تحرير موقع درب                           |
| أسماء الطنجي - كاتبة حرة وشاعرة وقاصة               | خالد داود - صحفي وسياسي والمتحدث الرسمي لجهة الإنقاذ وحزب الدستور |
| أشرف أبو جليل - شاعر وكاتب مسرحي                    | خالد يوسف - المخرج السينمائي                                      |
| إكرام يوسف - كاتبة صحفية ومترجمة                    | خيرية شعلان - صحفية   |
| أكرم إسماعيل - مهندس                                | دعاء حمزة - ممثلة ومخرجة مسرحية                                   |
| إلهامي الميرغني - باحث اقتصادي                      | دعاء عبد الرحمن - أخصائية نفسية                                   |
| أمل أنيس - جامعة الزقازيق                           | راجية عمران - محامية وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان             |
| أنور نصير - طبيب وكاتب                              | رأفت وهبة - فنان تشكيلي   |
| أهداف سويف - أديبة مصرية وروائية                    | رانيا الخولي - سيدة أعمال   |
| إيفيلين عشم الله - رسامة                            | رائد سلامة - باحث اقتصادي ومصرفي مصري                             |
| إيمان سعيد حسن - كاتبة                              | رباب كمال - عضو نقابة المهن السينمائية                            |
| إيمان عوف - صحفية                                   | رباب يحيى - صحفية   |
| تامر هندراوي - صحفي                                 | رمضان عبد العليم - شاعر   |
| ثناء هاشم - كاتبة سيناريو                           | رنا التونسي - شاعرة   |
| جلال الشايب - كاتب ومدرس بكلية الفنون الجميلة       | ريما الخفش - طبيبة  |
| جمال أسعد - كاتب ومفكر                              | زهدي الشامي - باحث اقتصادي  |
| جمال زهران - أستاذ علوم سياسية                      | زين العابدين فؤاد - شاعر  |
| جمال فهمي - كاتب وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان   |   |

- سالي توما - طبيبة  
سامي السيوري - مؤلف سينمائي  
سامي محمد علي - مخرج سينمائي  
سعدية عبد الحليم خليفة - روائية  
سعيد النشائي - أستاذ جامعي على المعاش  
سمية سيد - محررة إعلامية  
سمير حسني - دبلوماسي سابق  
سهام شوادة - صحفية  
سهير المصادفة - روائية ومترجمة  
السيد الخميسي - شاعر ومسرحي  
سيد سعيد - محامٍ بالنقض  
سيد صابر - صحفي وقاص  
شافعي صالح - مصور  
شريف العصفوري - كاتب وروائي  
شعبان يوسف - شاعر وروائي  
شيماء حمدي - صحفية  
صابر أحمد عبد الباقي - أستاذ جامعي  
صفاء فتحي - شاعرة وسينمائية  
صلاح السروي - أستاذ جامعة  
صلاح حامد - كاتب  
الشريبيني عاشور - كاتب  
عمرو الشلقاني - أستاذ بطب عين شمس  
طارق العوضي - محامٍ  
طارق خميس - مخرج  
ظاهر كمال عبده - شاعر  
عادل الشهاوي - كاتب صحفي ومترجم  
عادل شحاتة - ممثل  
عادل هلال - مدرس جامعي  
عبد الحفيظ سعد - صحفي  
عبد الرحمن مقلد - شاعر  
عبد الفتاح البنا - أستاذ جامعي  
عبد المجيد راشد - محامٍ وعضو الهيئة العليا لحزب الكرامة  
عبد المنعم الباز - كاتب قصة  
عبد الله السناوي - كاتب صحفي  
عبده الشامي - صحفي  
عبلة الرويني - كاتبة  
عربي كمال - كاتب وشاعر  
عزة بلبع - فنانة مصرية  
عزة موسى - إعلامية  
علاء الخيام - رئيس حزب الدستور  
علي أبو هميلة - مخرج تلفزيوني  
علي عبد الحميد بدر - شاعر  
عمار علي حسن - أديب وكاتب صحفي  
عمرو الشلقاني - أستاذ جامعي  
عمرو حسني - شاعر  
عمرو حلمي - مجلس أمناء حزب الكرامة ووزير الصحة والسكان الأسبق  
عواطف عبد الرحمن - أستاذة جامعية  
فادية الغزالي حرب - إعلامية  
فاطمة ناعوت - كاتبة  
فتحي بلحاج - حقوقي تونسي  
فريد زهران - رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي  
كريم الشاعر - مدون صحفي  
كريم رضوان - سينمائي  
كريمة الحفناوي - كاتبة وصيدلانية  
كمال أبو عيطة - مناضل عمالي ووزير القوى العاملة الأسبق  
كمال مغيث - خبير تعليمي  
لبيبة السيد النجار - كاتبة صحفية  
ليلي سوييف - أستاذة جامعية  
ماجدة جادو - كاتبة  
ماجدة علي - حقوقية  
ماجدة فتحي رشوان - محامية وقيادية بالحزب الاشتراكي المصري  
ماهر عبد العال الضبع - أستاذ جامعي  
ماهينور المصري - محامية  
مايكل عادل - شاعر  
مجمدي جورج - باحث اقتصادي دولي  
مجمدي شندي - كاتب وصحفي  
محمد البسيوني - طبيب  
محمد السني - كاتب وباحث  
محمد سعد عبد الحفيظ - عضو مجلس نقابة الصحفيين

- محمد صالح - مهندس  
محمد صبحي - محام  
محمد غنيم - أستاذ جامعي  
محمد محمود رفعت - محام ورئيس حزب الوفاق القومي  
محمد محيي الدين - أستاذ علم الاجتماع  
محمود السقا - صحفي  
محمود الورداني - كاتب وعضو نقابة الصحفيين  
محمود سلطان - صحفي  
محمود كامل - عضو مجلس نقابة الصحفيين  
مدحت الزاهد - رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي  
مدحت منير - شاعر  
مرفت السعدني - مهندسة كيميائية  
مرفت يوسف - أستاذة جامعية  
مشيرة خطاب - دبلوماسية وسياسية  
مصطفى البسيوني - صحفي  
مصطفى كامل السيد - أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة  
ممدوح حمزة - استشاري وأستاذ جامعي  
منال خالد - مخرجة  
منى سيف - باحثة  
منى معين مينا - طبيبة  
ميسون المصري - مخرجة  
ناصر النوبي - شاعر ومؤسس فرقة الجميزة  
نجاهة علي - كاتبة وشاعرة  
نجوى عبد الحميد - صحفية  
نجوى عباس أحمد - بالمعاش  
نشوة الأزهرى - مترجمة  
نعمت فاضل - باحثة اجتماعية
- نور الدين نادر - شاعر  
نور الهدى زي - صحفية  
إلهام عيداروس - مترجمة وباحثة نسوية ووكيل مؤسسي  
حزب العيش والحرية  
إلهامي الميرغني - باحث اقتصادي  
هشام قشطة - شاعر وكاتب  
هناء فوزي محمد - أستاذ بجامعة القاهرة  
هويدا الحسن - ممثلة وصحفية  
هيثم الحريري - برلماني سابق  
وفاء المصري - محامية  
وليد العماري - المتحدث الرسمي باسم حزب الدستور  
يسري يوسف الديري - استشاري  
يوسف شعبان - صحفي  
عادل هلال - مدرس جامعي  
فاتن النواوى - تشكيلية  
رمضان موسى - مخرج منفذ  
عادل نعمان - كاتب  
الزهراء العطار - فنانة  
سيد بهى أحمد - شاعر  
قسمت الناحل - أخصائية نفسية  
صفاء السويفى - محاسب

جهة الإصدار: مثقفون مصريون.

المصدر: صفحة أحمد دومة، موقع فيسبوك، 2021/9/4، شوهد في 2021/11/30، في: <https://bit.ly/33iet4K>

الوثيقة (2)

تفاصيل مشروع خريطة الطريق التي اقترحتها الاتحاد العام التونسي للشغل

I- على المستوى السياسي

نوعية الإجراء	التسقيف الزمني	الأهداف	الأطراف المتداخلة
1. تكوين حكومة مصغرة ومنسجمة تتكون من كفاءات وطنية (غير معنية بالانتخابات القادمة) تحدد لها مهنة واضحة مع وجوب منحها الثقة لمدة محدودة	في أقرب الآجال	• التقليل من صبابية المشهد وطمأننة الرأي العام الوطني وشركه تونس الاقتصاديين	• رئاسة الجمهورية مع الشّاور مع المنظمات الوطنية
2. تقييم وتعليل الخسائر الجسيمة الاستثنائية وتحديد سقف زمني لإنهاء المرحلة الاستثنائية والحسم النهائي في مصير مجلس نواب الشعب	في أقرب الآجال	• تأمين عودة الشّور العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال ورفع الصبابة عن المشهد السياسي	• رئيس الجمهورية
3. وضع هيئة استشارية وطنية من مهامها تحديد إطار قانوني ومجتمعي تشاركي ودامج للإصلاحات الدستورية يشمل أساسا الضمان السياسي والانتخابي والدستور	في أقرب الآجال	• عقلنة الحياة السياسية • وضع أسس الشفافية ومحاربة الفساد السياسي • توحيد الشعب التونسي حول خيارات وطنية واضحة	• رئيس الجمهورية
4. إحالة التقرير العام لمحكمة الإحصاء في 2021 قبل 10 يولي في 2021 نتائج مراقبة تمويل الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والانتخابات التشريعية لسنة 2019 للشاكلة القضائية المختصة ووضع آليات عملية لتسريع البث في تداعياتها القانونية	قبل 10 يولي في 2021	• وضع أسس الشفافية ومحاربة الفساد السياسي والجرائم الانتخابية لتعزيز ثقة المواطن في سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها كركيزة محورية للعملية الديمقراطية • تكريس ثقافة القانون والمؤسسات، وتعزيز ثقة المواطن في كون مؤسسات الدولة الضامن الفعلي لحماية سلامة المسار الديمقراطي بتونس.	• رئيس الجمهورية • محكمة المحاسبات • المجلس الأعلى للقضاء • الهيئة العليا المستقلة للانتخابات • البنك المركزي التونسي • الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري
5. المتابعة العمليّة لتقرير التفديفة العامة لوزارة العدل	قبل 10 يولي في 2021	• الدّفع الفعلي نحو تكريس استقلالية ونزاهة القضاء التونسي والمضحي نحو دولة القانون والمؤسسات وتصحيح مسار الثورة والانتقال الديمقراطي حيث كانت المؤسسة القضائية عائقا واضحا لاستكمال الممار	• رئيس الجمهورية • المجلس الأعلى للقضاء
6. وضع آليات جديدة لضمان إنفاذ القانون على الجميع دون استثناء ودون خصاصة مهما كانت وعدم الإفلات من المحاسبة والمعاقبة	قبل 10 يولي في 2021	• البث النهائي في ملف القضايا الإرهابية • استرجاع ثقة المواطن في المؤسسة القضائية ومؤسسات الدولة • محاربة الفساد بكل أشكاله	• رئيس الجمهورية • المجلس الأعلى للقضاء
7. إطلاق تقييم موضوعي لأداء دور الهيئة الوطنية للحكومة الرشيدة	قبل 10 يولي في 2021	• وضع إستراتيجية ناجمة لمكافحة الفساد بناء على أسس علمية وطبقا للمعايير الدولية.	• رئيس الجمهورية • محكمة المحاسبات
8. إطلاق تقييم موضوعي لأداء دور الهيئة المستقلة للانتخابات على ضوء المحطات الانتخابية السابقة تبعا لتقارير المجتمع المدني وتقارير الملاحظين والمراقبين للعملية الانتخابية والإقتضيات لمحكمة المحاسبات	قبل 10 يولي في 2021	• وضع أسس الشفافية ومحاربة الفساد السياسي والجرائم الانتخابية لتعزيز ثقة المواطن في سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها كركيزة محورية للعملية الديمقراطية	• رئيس الجمهورية • الحكومة • محكمة المحاسبات
9. إطلاق تقييم موضوعي لأداء دور هيئة الحقيقة والكرامة وتدقيق أعمالها طيلة مسار العدالة الانتقالية على أسس علمية مع التدقيق في كتابة تاريخ تونس المعاصر وفتح تحقيق في كل التجاوزات والخروقات ومعالجة العالّ القضائي للملغات العائرة	قبل 10 يولي في 2021	• تصحيح مسار العدالة الانتقالية وتكريس المصاحبة الوطنية والحسم النهائي في ملف العدالة الانتقالية وعدم تحريف تاريخ تونس المعاصر.	• رئيس الجمهورية • الحكومة • محكمة المحاسبات
10. إطلاق ترقية الحياة السياسية من خلال تقييم ومراجعة المراسيم المنظمة للأحزاب السياسية والجمعيات والصحافة	قبل 10 يولي في 2021	• عقلنة الحياة السياسية	• رئيس الجمهورية • الحكومة • الهيئة الاستشارية الوطنية
11. إطلاق تقييم القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 والمتعلق بمجلسة الجماعات المحلية	يولي في 2021		• رئيس الجمهورية • الحكومة • الهيئة الاستشارية الوطنية

## II- على مستوى مكافحة الفساد

الأطراف المتداخلة	الأهداف	التسقيف الزمني	نوعية الإجراء
الحكومة محكمة المحاسبات	• مكافحة أشكال الفساد المتعلقة بالرشوة والهدايا والعطايا والمحسوبية.	يوليو سبتمبر 2021	1. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد من الحجم الصغير تشمل معاملات المواطن مع الإدارة العمومية (على سبيل المثال: القضاء والأمن والتأمينية والسجلات والقبضات المالية، إلخ...)
الحكومة محكمة المحاسبات	• مكافحة كل مظاهر الفساد المتعلقة بالفساد الكبير وتبني القوانين الشاملين في توجيه القرارات والقراءات القانونية	يوليو سبتمبر 2021	2. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد الكبير وتشمل كذلك المسؤولين الشاملين وأصحاب القرار
الحكومة محكمة المحاسبات	• مكافحة الفساد السياسي لوضع أسس الشفافية في الممارسة السياسية ونزاهة العملية الانتخابية وحماية المسار الديمقراطي	يوليو سبتمبر 2021	3. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد السياسي
الحكومة محكمة المحاسبات	• مكافحة الفساد بكل أشكاله والتأسيس الفعلي لدولة القانون والمؤسسات وحماية المسار الديمقراطي وتكريس العدالة وسيادة القانون وإنفاذ النظام على الجميع دون استثناء	يوليو سبتمبر 2021	4. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة فساد المؤسسة القضائية
الحكومة محكمة المحاسبات	• القطع نهائيا مع كل محاولات توظيف الرضاة على نحو من الابتزاز الواضح (خاصة من خلال استغلال ترابط البعدين الجماهيري والأمني) لتحقيق مآرب سياسية أو غايات فئوية للقيود السياسي أو الاقتصادي أو تبييض جرائم اقتصادية ومالية وهو ما من شأنه تكريس مكافحة الفساد السياسي وتجفيف أبرز منابعه التوعبة بما يسمح بوضع أسس صلبة لشفافية الممارسة السياسية ونزاهة العملية الانتخابية وحماية المسار الديمقراطي ككل.		5. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد المتأني من منظومي الرضاة والنفقة
الحكومة الهيئة الوطنية للاتصال الشمعي والبصري المنظمات الوطنية المتجمع المدني محكمة المحاسبات	• القطع نهائيا مع كل محاولات توظيف الإعلام على نحو من الابتزاز الواضح من قبل السياسيين بوجه عام فبين قبل الجهات السياسية الحاكمة بوجه خاص لتمزيق أجندهم وفرض الأمر الواقع من خلال الترهيب أو الترهيب والتفويض السياسي وتوجيه الرأي العام الوطني إلخ... وهو ما من شأنه تكريس مكافحة الفساد السياسي وتجفيف أبرز منابعه التوعبة بما يسمح بوضع أسس صلبة لشفافية الممارسة السياسية ونزاهة العملية الانتخابية وحماية المسار الديمقراطي ككل.		6. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد المتأني من المنظومة الإعلامية
	• القطع نهائيا مع كل محاولات توظيف المنابر الإعلامية من قبل طيف من الطبقة الإعلامية: أ- الإدارة بالوكالة لمعارك سياسية (الفائدة من كلفهم بذلك من الفاعلين السياسيين) لضرب بعض الخصوم السياسيين أو توجيه الرأي العام الوطني أو تمرير أجندهم سياسية أو للتفويض السياسي خارج الأطر الموضوعية والقانونية والأخلاقية المنظمة للحياة السياسية والعملية الانتخابية. ب- أو الإشهار السياسي خارج الأطر الموضوعية والقانونية والأخلاقية المنظمة للحياة السياسية والعملية الانتخابية. ج- تبييض الإتهاب أو الفساد. • تكريس مكافحة الفساد السياسي وتجفيف أبرز منابعه التوعبة بما يسمح بوضع أسس صلبة لشفافية الممارسة السياسية ونزاهة العملية الانتخابية وحماية المسار الديمقراطي ككل. • مساندة الجهود الوطني في محاربة كل منظومات وأصناف وأوجه ومجالات الفساد بدون استثناء طبقا لمعايير شفاة وموضوعية وعلمية.		

7. التدقيق في التعويضات وفي الاستبدادات في القطاع العام وفي الوظيفة العمومية	• مكافحة الفساد السياسي	• الحكومة • محكمة المحاسبات	• 7. التدقيق في التعويضات وفي الاستبدادات في القطاع العام وفي الوظيفة العمومية
8. التدقيق في أداء المسؤولين المسامين في إطار التعيينات الحزبية وحسب الولايات	• مكافحة الفساد السياسي	• الحكومة • محكمة المحاسبات	• 8. التدقيق في أداء المسؤولين المسامين في إطار التعيينات الحزبية وحسب الولايات
9. التدقيق في التمويل الخارجي للأحزاب السياسية والجمعيات والفنونات التفرزية والإذاعية	• تكريس مبدأي الشفافية والنزاهة في المسار الانتخابي وضمان سلامة المناخ السياسي وحماية الديمقراطية بتونس	• رئاسة الجمهورية • الحكومة • البنك المركزي • الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات • القطب الفصائي المالي والاقتصادي	• 9. التدقيق في التمويل الخارجي للأحزاب السياسية والجمعيات والفنونات التفرزية والإذاعية
10. تأجيل العطلة القضائية والتسريع في المسار القضائي لمعالجة الملفات المفتوحة للمهززين وأباطرة التجارة الموازية	• مقاومة التهريب والفساد	• المجلس الأعلى للقضاء • رئاسة الجمهورية • الحكومة	• 10. تأجيل العطلة القضائية والتسريع في المسار القضائي لمعالجة الملفات المفتوحة للمهززين وأباطرة التجارة الموازية
11. تأجيل العطلة القضائية والتسريع في البحث في القضايا المتعلقة بالإرهاب والتسفير للخارج والاختيالات والنعف السياسي	• مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد السياسي	• الحكومة	• 11. تأجيل العطلة القضائية والتسريع في البحث في القضايا المتعلقة بالإرهاب والتسفير للخارج والاختيالات والنعف السياسي
12. إصدارات لجنة صلب وزارة التجارة معززة بفرق عمل ميدانية لمراقبة عمل أسواق الجملة في انتظار إطلاق مشروع إصلاح مسالك التوزيع	• الدفاع على المقدره الثرائية للمواطن	• الحكومة	• 12. إصدارات لجنة صلب وزارة التجارة معززة بفرق عمل ميدانية لمراقبة عمل أسواق الجملة في انتظار إطلاق مشروع إصلاح مسالك التوزيع
13. إرساء لجنة صلب وزارة الفلاحة لمراقبة مخازن التبريد ودورها التعديلي للأسعار	• مقاومة الفساد والاحتكار والنعن	• الحكومة	• 13. إرساء لجنة صلب وزارة الفلاحة لمراقبة مخازن التبريد ودورها التعديلي للأسعار
14. إصدار مرسوم يتعلق بإجبارية اعتماد الفوترة الإلكترونية في بيع الأدوية والمواد المدقمة والتبغ ومواد البناء	• مقاومة الفساد والاحتكار والنعن	• الحكومة	• 14. إصدار مرسوم يتعلق بإجبارية اعتماد الفوترة الإلكترونية في بيع الأدوية والمواد المدقمة والتبغ ومواد البناء
15. التسريع بإصلاح المنظومة المعلوماتية لأسواق الجملة	• مقاومة الفساد والاحتكار والنعن	• الحكومة	• 15. التسريع بإصلاح المنظومة المعلوماتية لأسواق الجملة
16. تقييم أداء دور مجلس المنافسة	• محاربة الفساد والاقتصاد التنافسي	• الحكومة • محكمة المحاسبات	• 16. تقييم أداء دور مجلس المنافسة
17. تقييم أداء دور لجنة المصادرة في إدارة ملفات الأملاك المصادرة واسترجاع الأموال المنهوبة مع إجراء تدقيق مالي معقّق لمحفّض الكرامة الفايضة	• مكافحة الفساد	• الحكومة • محكمة المحاسبات	• 17. تقييم أداء دور لجنة المصادرة في إدارة ملفات الأملاك المصادرة واسترجاع الأموال المنهوبة مع إجراء تدقيق مالي معقّق لمحفّض الكرامة الفايضة

### III- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

الأطراف المتداخلة	الأهداف	التسقيف الزمني	نوعية الإجراءات
• الحكومة	• إنفاذ الاقتصاد الوطني	• 2021 سبتمبر	1. إطلاق إصلاحات اقتصادية عاجلة تهم فترة الإجراءات الاستثنائية في انتظار التكباب على الإصلاحات الهيكلية الكبرى ليتمتعوا بتبني التربية والتعليم العالي والتكوين المهني و الضحة والمياه والنقل والسكن الاجتماعي والفلاحة والإنتاج
• الحكومة	• تعبئة استثنائية للموارد المالية اللازمة لاستكمال سنة 2021 والمقدرة بـ 3.1 مليار دينار ووسط برنامج واضح لسياسة التدابن • التكريس الفعلي للعدالة الجبائية وتحسين المقدره الثرائية وظروف عيش المواطن • رفع الحيف عن الأجراء وتحسين ظروف عيش للمواطن التونسي	• 2021 سبتمبر	2. بلورة الخطوط العريضة لقانون المالية التكميلي لسنة 2021 وقانون مالية 2022 وإدراج مراجعة السلم الضريبي للأشخاص الطبيعيين قصد ملائمة مع نسب الضريبة المفروضة على التمركات والترفيع في سقف الإعفاء الضريبي على المداخيل ما بين 5000 و 8000 د والغاء اقتطاع نسبة 1% من الأجور بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنية وإيجاد حلول بديلية لأصحاب الضناديق الاجتماعية

3. دعوة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي للانعقاد بصفة متواصلة لمتابعة جميع الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية	• دفع الحوار الاجتماعي في هذه الفترة الاستثنائية وتفعيله على أرض الواقع • ضمان التوافقات الوطنية	• رئيس المجلس الوطني للحوار الاجتماعي • الحكومة الجديدة • المنظمات الوطنية	• 3. دعوة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي للانعقاد بصفة متواصلة لمتابعة جميع الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية
4. إلغاء قانون الإعاش الاقتصادي (عدم ختمه وإعداد مشروع قانون بديل يشمل إصلاح مجلة الضرف	• إعطاء فرص عمل جديدة للشباب والاستجابة لتطلعاته • دفع النمو الاقتصادي • إرسال إشارات جيدة للمتعاملين الاقتصاديين وشركاء تونس	• الحكومة مع التشاور مع المنظمات الوطنية	4. إلغاء قانون الإعاش الاقتصادي (عدم ختمه وإعداد مشروع قانون بديل يشمل إصلاح مجلة الضرف
5. تدقيق كمي وشامل للمالية العمومية تشمل خاصة: منظومة دعم المواد الأساسية والطاقة ومنظومات دعم الإنتاج والبرامج الاجتماعية والمنظومة الجبايئة والبرامج النشطة للتشغيل	• التقليص من ضبابية الوضعية ومصارحة الشعب بالمشاكل الحقيقية وبناء جسور الثقة	• الحكومة	5. تدقيق كمي وشامل للمالية العمومية تشمل خاصة: منظومة دعم المواد الأساسية والطاقة ومنظومات دعم الإنتاج والبرامج الاجتماعية والمنظومة الجبايئة والبرامج النشطة للتشغيل
6. تدقيق معمق وشامل للديون والهيئات خاصة في الـ 10 سنوات الفارطة وبلورة إستراتيجية جديدة تعتمد على آليات الهندسة المالية تضمن التصرف الشفاف في المديونية العمومية	• التقليص من ضبابية الوضعية ومصارحة الشعب بالمشاكل الحقيقية وبناء جسور الثقة	• الحكومة • رئيس الجمهورية	6. تدقيق معمق وشامل للديون والهيئات خاصة في الـ 10 سنوات الفارطة وبلورة إستراتيجية جديدة تعتمد على آليات الهندسة المالية تضمن التصرف الشفاف في المديونية العمومية
7. إيجاد خطّ تمويل لدعم الفئات الهشة وفافدي السند والطبقات المهنية المنضرة من تداعيات جائحة كوفيد-19 وإحداث منظومة التأمين على فقدان مواطن الشغل	•	• الحكومة	7. إيجاد خطّ تمويل لدعم الفئات الهشة وفافدي السند والطبقات المهنية المنضرة من تداعيات جائحة كوفيد-19 وإحداث منظومة التأمين على فقدان مواطن الشغل
8. إطلاق حملة وطنية لمكافحة التهرب والغش الجبايئين	• إضفاء مزيد من الشفافية في التصرف في الموارد المالية للدولة ومقاومة الفساد والحفاظ على القدرة الثرائية • دعم تشغيل الشباب	• رئاسة الجمهورية • الحكومة	8. إطلاق حملة وطنية لمكافحة التهرب والغش الجبايئين
9. دعوة المساحات الكبرى لاحترام تعهداتها بتطووير الصادرات التونسية بنسبة 20% من رقم معاملاتهما السنوية واحترام العمل اللائق	• مقاومة الفساد والغش وتشجيع العمل اللائق	• رئاسة الجمهورية • الحكومة	9. دعوة المساحات الكبرى لاحترام تعهداتها بتطووير الصادرات التونسية بنسبة 20% من رقم معاملاتهما السنوية واحترام العمل اللائق
10. إحداث لجنة صلب وزارة المالية للتسريع في وثيرة استخراج الديون المنقولة وذلك خارج إطار الإعفاء الجبايئي	• مقاومة التهرب الضريبي والفساد	• الحكومة	10. إحداث لجنة صلب وزارة المالية للتسريع في وثيرة استخراج الديون المنقولة وذلك خارج إطار الإعفاء الجبايئي
11. التّوقيع في المنحة العائلية ومنحة العائلات المعوزة بنسب تمييزية على الأقل مع المساهمات المحمولة على المواطن للفرص	• تحسين ظروف عيش المواطن ومساندة الفئات الهشة والضعيفة	• الحكومة	11. التّوقيع في المنحة العائلية ومنحة العائلات المعوزة بنسب تمييزية على الأقل مع المساهمات المحمولة على المواطن للفرص
12. إحداث لجنة صلب البنك المركزي لترشيح التوريد لبقية سنة 2021	• الحفاظ على قيمة العملة الوطنية في ظل الأزمة	• البنك المركزي ووزارة التجارة والأطراف الاجتماعية	12. إحداث لجنة صلب البنك المركزي لترشيح التوريد لبقية سنة 2021
13. تفعيل البنود الجمائية لمنظمة التجارة العالمية ومراجعة بعض الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر	• الحفاظ على قيمة العملة الوطنية • تعبئة الموارد المالية في ظل الأزمة • الحد من تدهور العجز التجاري	• الحكومة	13. تفعيل البنود الجمائية لمنظمة التجارة العالمية ومراجعة بعض الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر
14. إصدار مرسوم لتجميد إكسبورتات وأسعار المواد الضرورية في مستوى شهر جوان 2021 وذلك لبقية السنة وإطلاق تقييم ومراجعة مجلة الأسعار	• مزيد التحكم في مستوى التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن خاصة ضعاف الحال منهم	• رئاسة الجمهورية	14. إصدار مرسوم لتجميد إكسبورتات وأسعار المواد الضرورية في مستوى شهر جوان 2021 وذلك لبقية السنة وإطلاق تقييم ومراجعة مجلة الأسعار
15. إصدار مرسوم يدعو البنك المركزي إلى التحلي بمزيد من المرونة لتسهيل التمويل الداخلي وتجاوز الأزمة في الـ 5 أشهر القادمة	• تعبئة الموارد المالية اللازمة لاستكمال سنة 2021	• رئاسة الجمهورية	15. إصدار مرسوم يدعو البنك المركزي إلى التحلي بمزيد من المرونة لتسهيل التمويل الداخلي وتجاوز الأزمة في الـ 5 أشهر القادمة
16. وضع برنامج جديد لإرساء منح دراسية لأبناء العائلات المعوزة	• تحسين ظروف عيش المواطنين ومحااربة الانقضاء المدرسي وتحسين الأداء الدراسي للتلاميذ التونسيين	•	16. وضع برنامج جديد لإرساء منح دراسية لأبناء العائلات المعوزة

17. تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بتكوين فريقين يطمحان المجتمع التونسي والدولي ويعمل على تعزيز ورفع التعاون الاقتصادي مع شركائنا لاسيما الشقيقتان ليبيا والجزائر	يوليو سبتمبر 2021	• إرسال إشارات جيدة لشركاء تونس	• رئاسة الجمهورية
18. إصدار الأوامر الترتيبية لقانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقانون التمويل البديل	يوليو سبتمبر 2021	• دفع النشاط الاقتصادي وتوفير فرص جديدة للشباب	• الحكومة
19. التسريع في وتيرة الإصلاحات المتصلة بالجابية وتهيئة الإدارة المعقدة في وزارة المالية في انتظار تحديد الحكومة الجديدة لمصفوفة إصلاحات جديدة بالتشاور مع المنظمات الوطنية	يوليو سبتمبر 2021	• إطلاق إصلاح المنظومة الجابية وإرساء العدالة الاجتماعية	• رئاسة الجمهورية • الحكومة
20. إصدار مرسوم يحدد الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان عودة الإنتاج العادي للقطاعات الإستراتيجية وخاصة الفوسفات والطاقة والمياه	يوليو سبتمبر 2021	• تعبئة الموارد العالية اللازمة لاستكمال سنة 2021 إرسال إشارات جيدة للمتعاملين الاقتصاديين	• رئاسة الجمهورية
21. إصدار مرسوم لتسهيل إجراءات مبسطة تضمن عودة الاستثمارات في مجال الطاقة	يوليو سبتمبر 2021	• تعبئة الموارد العالية اللازمة لاستكمال سنة 2021 إرسال إشارات جيدة للمتعاملين الاقتصاديين	• رئاسة الجمهورية

#### IV- على المستوى الصحي ومكافحة الوباء

نوعية الإجراء	التسقيف الزمني	الأهداف	الأطراف المتداخلة
1. اعتماد إستراتيجية عاجلة لمكافحة الوباء (وجلب للتلقيح) على مدى سنتين مع ضمان مجانية التلقيح			• الحكومة
2. إطلاق حملة وطنية للتصدي في منظومة EVAX تركز على المناطق الداخلية والفقيرة			• الحكومة
3. التفكير في إستراتيجية جديدة توفر الجرعة الثالثة لأصحاب الأمراض المزمنة والعاملين في القطاعات الحيوية والإستراتيجية وفتح المجال للتلقيح في كل القطاعات العائنة دون التسجيل وجوبا عبر منظومة EVAX على غرار العديد من البلدان			• الحكومة
4. تنظيم أيام وطنية للتلقيح بالمناطق النائية والقرى الفقيرة وكبار السن			• الحكومة
5. ضمان تلقيح كافة الأطراف المتداخلة في المنظومة التعليمية والتكوينية: (إطار تدريس، إطار تربيوي، تلاميذ، طلبة...) قبل العودة المدرسية	• ضمان عودة مدرسة عادية		• الحكومة
6. حملة تلقيح في قطاع النقل	• ضمان العودة إلى النشاط الاعتيادي		• الحكومة
7. حملة تلقيح في قطاع الخدمات (البلديات-المرشد- الاتصالات- البنوك والمؤسسات العالية- القبايل) المالية وإدارات الجابية والاستخلاص- الصناديق الاجتماعية...)	• ضمان العودة إلى النشاط الاعتيادي		• الحكومة

جهة الإصدار: الاتحاد العام التونسي للشغل.

المصدر: جريدة الشروق التونسية، 2021/9/10، شوهد في 2021/11/30. في: <https://bit.ly/3fs2nJj>

## الوثيقة (3)

## حركة النهضة التونسية ترفض أي مقترح لتعليق الدستور التونسي



حركة النهضة التونسية

11 September 2021 · 🌐

...

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان حركة النهضة

تبعاً لما يجري تداوله من تصريحات شبه رسمية من أن هناك اتجاه لتعليق العمل بالدستور، وتغيير النظام السياسي، وربما عن طريق استفتاء، يهمل حركة النهضة أن تعبر عن:

1- رفضها القاطع محاولات بعض الأطراف المعادية للمسار الديمقراطي وخاصة من بعض المقربين من رئيس الدولة، الدافع نحو خيارات تنتهك قواعد الدستور الذي مثل أساس التعاقد السياسي والإجتماعي للبلاد منذ 2014، والذي حظي بتوافق جل العائلات السياسية ورضى شعبي واسع، كما مثل أساساً للشرعية الإنتخابية لكل المؤسسات التنفيذية والتشريعية الحالية.

2- يحذر من أن هذا التمشي سيؤدي حتماً بالنظام إلى فقدان الشرعية والعودة للحكم الفردي والتراجع عن كل المكتسبات الديمقراطية وضمانات الحريات وحقوق الإنسان، وعهود خلت من الدساتير المسقطة وغير الديمقراطية.

3- تأكيدها على أن الوضع الإقتصادي والمالي والإجتماعي والصحي الخطير الذي تمر به البلاد يستوجب التسريع بتشكيل حكومة شرعية تنال ثقة البرلمان وتضع في سلم أولوياتها إنجاز برنامج إنقاذ يعالج هذه الأوضاع المتردية، ويفي بتعهدات تونس الدولية ويعزز مصداقيتها.

4- تحذيرها من خطورة النزعة الأحادية في التعاطي مع القضايا الوطنية الكبرى، وتأكيدها على أهمية الحوار الوطني الشامل واعتماد المقاربات التشاركية في إصلاح الأوضاع واستكمال بناء المؤسسات الدستورية من داخل الدستور الذي أقسم الجميع على احترامه والإلتزام بما جاء فيه، وذلك إعلاءً للسيادة الوطنية واستقلالية الخيارات الوطنية الكبرى.

رئيس حركة النهضة  
الأستاذ راشد الغنوشي

جهة الإصدار: حركة النهضة التونسية.

المصدر: الصفحة الرسمية لحركة النهضة التونسية، موقع فيسبوك، 2021/9/11، شوهد في 2021/11/30، في: <https://bit.ly/3f88pyu>

#### الوثيقة (4)

أكثر من مئة شخصية عامة في تونس توقع عريضة إلكترونية تؤكد رفض أي محاولة للانقلاب على الدستور

نحن الممضين أسفله بعد اطلعنا على تصريحات مستشار رئيس الجمهورية لوكالة الأنباء الدولية رويترز وموقع سكاى نيوز عربي، والتي أعلن فيها عن نية رئيس الجمهورية "إلغاء العمل بالدستور" و"تعيين حكومة" و"تكليف لجنة لكتابة دستور جديد يمكن أن يطرح على الاستفتاء الشعبي":

- نعتب عن تمسكنا بدستور 2014 الذي جاء تنويجاً لمسار الثورة التونسية وتجسيدياً لتطلعات التونسيات والتونسيين في الحرية والكرامة والديمقراطية والمواطنة ودولة القانون، ونرفض كل محاولة للالتفاف عليه والخروج عنه والانقلاب على مضامينه.
- نعتبر أن ما ورد في تصريحات مستشار رئيس الجمهورية يمثل تأكيداً على المسار الانقلابي على الدستور الذي شرع فيه رئيس الجمهورية يوم 25 جويلية [تموز / يوليو] بواسطة "التدابير الاستثنائية" التي اتخذها خارج ما يقتضيه الفصل 80 من الدستور. وهو ما نبه إلى خطورته في حينه أساتذة أجلاء في القانون الدستوري، ونشطاء من المجتمع المدني، ومنتقون، وأحزاب سياسية، وعديد المواطنين الذين وقّعوا العريضة ضد الانقلاب بتاريخ 2 أوت [آب / أغسطس] 2021.
- نثمن عالياً ردة الفعل القوية من قبل كثير من الأحزاب على هذا التصريح الخطير لمستشار رئيس الجمهورية، ومنتظر مواقف، بدرجة الحزم نفسها، من كل الأحزاب الأخرى التي لم تعبر عن رأيها إلى حد الآن، ومن المنظمات الاجتماعية والمهنية وجمعيات المجتمع المدني، وذلك بأن تعلن عن تمسكها بالدستور الضامن لحقوق جميع المواطنين وحرّياتهم وللمساواة بينهم، وعن رفضها لكل انقلاب عليه أو مساس به، باعتباره العقد الاجتماعي الناظم لضوابط العيش المشترك بين التونسيين، والذي يمثل خلاصة مسار توافقي وتشاركي طويل وحوارات شملت جل مكونات الشعب التونسي.
- ندعو إلى تنسيق الجهود من أجل التصدي للانقلاب مدنيًا وسلميًا وبغاية العودة السريعة إلى المسار الديمقراطي ونهاية كل التدابير الاستثنائية بما فيها تجميد مجلس نواب الشعب.
- نحذر من تدهور مناخ الحريات في البلاد: من منع للسفر طال شخصيات عديدة، ومن محاكمات مدنيين أمام القضاء العسكري، ومن إيقافات ومدهامات للبيوت واعتداءات على الأملاك الخاصة خارج كل مسار قضائي وقانوني. ونعتبر ذلك مؤشراً خطيراً على توجه نحو دكتاتورية جديدة في بلادنا، كما نرى فيه نتيجة حتمية للانقلاب على الدستور وعلى الشرعية.
- نسجل بارتياح الموقف المناهض للانقلاب لدى كثير من الفاعلين السياسيين والنشطاء في المجتمع المدني الذين بدؤوا يستشعرون خطورة الخروج عن الشرعية، ويحذرون من عواقب إلغاء العمل بالدستور، ويرفضون كل تغيير لمنظومة الحكم لا يتم من داخل الدستور نفسه وباحترام تام لمقتضياته ووفق الآليات التي حددها.

منير كشو - جامعي	جوهر مبارك - جامعي	حبيب بوعجيلة - صحفي
شيماء عيسى - باحثة	فاطمة كمون - مجتمع مدني	الأمين البوعزيزي - باحث
عبد السلام الككلي - جامعي	مصدق الجليدي - جامعي	طاهر بن يحيى - جامعي
سنية زكراوي - مجتمع مدني	مامية البنا - جامعية	صابرين بوزرياطة - مدونة وناشطة سياسية
شاكر الحوي - جامعي	مالك بن عمر - محام	سليم الحكيمي - صحفي
هدى بحرون - باحثة	مبروك الحريزي - جامعي	محمود الذوادي - جامعي
خالد شوكات - مجتمع مدني	ياسين عبدلي - فنان	علا بن نجمة - محامية
ليلي بالحاج عمر - أدبية وروائية	الخال عمار الجماعي - شاعر وروائي	

- شهاب بوغدير - جامعي  
سعيد الجندوبي - جامعي  
مراد الرويسي - جامعي  
ريم المولدي - باحثة في الآداب  
محمد ضيف الله - جامعي  
علي النبي - جامعي  
وفاء القرامي - محامية  
زهير بن يوسف - جامعي  
ليلى البجاوي - مجتمع مدني  
عمار الجماعي - روائي  
زهير إسماعيل - جامعي  
محمد سعيد - جامعي  
ليلى الفيل - طبية  
نور الدين العلوي - جامعي  
عبد المنعم العبيدي - جامعي  
مراد اليعقوبي - جامعي  
فتحي الجلاصي - كاتب  
يوسف بلعيوني - جامعي  
محمد بن جماعة - ناشط سياسي وخبير تكنولوجيا  
منية بن قيراط - محامية  
العربي صديقي - جامعي  
صفوة خالدي - باحثة  
حكيم بوقرة - باحث  
صالح عطية - صحفي  
ذكرى منسي - استاذة  
شوقي بوعناني - جامعي  
لمياء الخميري - محامية
- عمار غيلوفي - باحث وناشط سياسي  
شكري خميرة - جامعي  
حميدة بالسعد - باحثة  
لمياء بن عياد - مجتمع مدني  
الحبيب بن ريانة - جامعي  
رضوان الحاري - محام  
نور الدين علوي - جامعي  
رجاء بوزيتة - جامعية  
كمال الغزي - جامعي  
أحمد الغيلوفي - جامعي  
محمد غراد - ناشط سياسي  
إسلام حمزة - محامية  
عيسى إبراهيم - فنان تشكيلي  
مهدي مبروك - جامعي  
مبروك القسطيني - محام  
كوثر رحال - ناشطة مدنية  
عماد العزالي - ناشر  
علي الزيدي - جامعي  
نور الدين الغيلوفي - جامعي  
علاء الدين الكنزاري - محام  
ليلى عمارة - محامية  
حكيم عبد القادر - ناشط سياسي  
قيصر الجليدي - أ. جامعي  
نهلة العرفاوي - محامية  
فيصل الحبيب - إعلامي  
محمد إقبال الشابي - محام  
رضا بن مبروك ساسي - باحث في علوم التربية
- عبد الحميد الجلاصي - ناشط سياسي  
إبراهيم بن سعيد - نائب شعب سابق  
سعيدة العكرمي - محامية  
محمد الصغير - ناشط سياسي  
المنجي الفقي - محام  
فيصل الحناشي - ناشط سياسي  
مبروك الحريري - نائب شعب سابق  
فتحي الصيد - ناشط سياسي  
محمد الرحموني - جامعي  
إسماعيل بوسروال - متفقد عام متقاعد  
منية بوعلي - محامية  
عمار الغيلوفي - ناشط مدني  
فتحي كرعود - محام  
النفطي المحضي - عضو مؤسس  
سالم المساهلي - روائي  
الحسين بن عمر - صحفي  
مهر النجلوي - محامية  
خليفة علي حداد - مُرَبِّ وإعلامي  
لبنى العباسي - محامية  
خالد بالحاج - أستاذ  
مهدي حبيب - رجل أعمال ومدون  
عياض اللومي - خبير محاسب  
وليد القايدي - ناشط في المجتمع المدني  
عبد الستار رجب - جامعي  
أسامة الخريجي - مهندس  
العربي القاسمي - مهندس  
الأمجد حجلوي - جامعي

## الوثيقة (5)

خمسة أحزاب تونسية تعلن رفضها المطلق لدعوات تعديل الدستور أو تعليقه

# بيان مشترك

تونس في 14 سبتمبر 2021

أمام إستمرار الإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية منذ خمسين يوما مع مارافقها من ضبابية وغياب خارطة طريق واضحة في مسارات تشكيل الحكومة ومقاومة الفساد ومجابهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، تعبر الأحزاب الموقعة على هذا البيان على :

- رفضها المطلق لكل دعوات تعليق الدستور مطالبة رئيس الجمهورية بالالتزام بتعهداته للتونسيات والتونسيين باحترام الدستور و باليمين التي أداها قبل تولي مهامه على رأس الدولة.
- رفضها لحالة الجمع بين السلط والانفراد بالقرار واستغرابها من استمرار الفراغ الحكومي ومطالبتها بضرورة تكليف رئيس(ة) حكومة يتمتع بالكفاءة والاستقلالية وقادر على الاستجابة للانتظارات الاجتماعية والاقتصادية للتونسيات والتونسيين وحل أزمة المالية العمومية لتجنب البلاد مخاطر الإفلاس.
- استنكارها للاعتداءات المتكررة على الحقوق والحريات وعلى رأسها الحق في التعبير والتنقل ولمحكمة المدنيين أمام القضاء العسكري وغلبة الرأي الواحد على وسائل الإعلام وتحميلها رئيس الجمهورية المسؤولية السياسية لهذه التجاوزات ومطالبته بوقفها فورا.
- تواصل المشاورات بينها داعية القوى المدنية والسياسية الاجتماعية الديمقراطية للعمل المشترك من أجل أخلاقه الشأن العام وتحصين الديمقراطية ضد الفساد والقطع مع وضعية الضبابية وتركيز جهود الدولة لتحقيق الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والمواطنات.
- رفضها لكل المبادرات الفردية لفرض مسار سياسي على البلاد وتمسكها بالتشاركية والحوار كمنهج لإدارة الشأن العام في إطار ديمقراطي.



## الوثيقة (6)

## خطاب رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك عن المحاولة الانقلابية الفاشلة

جماهير الشعب السوداني وقوى الثورة

المجد والخلود لشهداء الثورة السودانية، وشهداء ثورة ديسمبر العظيمة الذين مهروا بدمائهم الزكية وتضحياتهم مسيرة هذا الشعب نحو الحرية والسلام والعدالة والاستقرار والنماء.

لقد تابعتم فجر اليوم المحاولة الانقلابية الفاشلة والتي كانت تستهدف الثورة وكل ما حققه شعبنا العظيم من إنجازات، لتقويض الانتقال المدني الديمقراطي، وإغلاق الطريق أمام حركة التاريخ، ولكن كالعادة فإن عزيمة شعبنا كانت أقوى، والردة مستحيلة. اجتمعت مع قيادة قوى الحرية والتغيير وأجريت اتصالات مستمرة مع رئيس مجلس السيادة، وسأوالي متابعة هذا الوضع الهام، ووضع الحقائق أمام شعبنا.

ما حدث انقلاب مدبر من جهات داخل وخارج القوات المسلحة وهو امتداد لمحاولات الفلول منذ سقوط النظام البائد لإجهاض الانتقال المدني الديمقراطي.

سبقت المحاولة تحضيرات واسعة تمثلت في الانفلات الأمني في المدن واستغلال الأوضاع في شرق البلاد ومحاولات قطع الطرق القومية وإغلاق الموانئ وتعطيل إنتاج النفط والتحريض المستمر ضد الحكومة المدنية.

الانقلاب هو مظهر من مظاهر الأزمة الوطنية التي أشرنا إليها في مبادرة رئيس الوزراء (الطريق إلى الأمام) وهو يؤشر بوضوح إلى ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية.

الانقلاب يستدعي مراجعة كاملة لتجربة الانتقال بكل الشفافية والوضوح، والوصول إلى شراكة مبنية على شعارات ومبادئ الثورة، وطريق يؤدي إلى الانتقال المدني الديمقراطي لا غيره. لأول مرة هنالك أشخاص تم القبض عليهم أثناء تنفيذهم للانقلاب الذي قطع خطوات عملية، مما يستدعي كشف الحقائق كاملة للشعب السوداني والعالم، ومحاسبة كل الضالعين، عسكريين ومدنيين، وبشفافية ووفق القانون.

الحكومة ومع الأجهزة المختصة، بما في ذلك لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو ستتخذ إجراءات فورية لتحسين الانتقال، ومواصلة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو الذي لا يزال يشكل خطرًا على الانتقال.

في وقت يشهد اقتصادنا الوطني انتعاشًا واضحًا، وبدأت السياسات الاقتصادية الإصلاحية تُؤتي أكلها بما اتضح في كل المؤشرات الاقتصادية الكليّة، وذلك يستدعي تعزيز ولاية الحكومة ووزارة المالية على كل الموارد والعائدات المالية وتوجيهها لتحسين الأوضاع المعيشية لشعبنا كقضية ذات أولوية.

ندعو شعبنا لممارسة حقه في كافة الأشكال السلمية لدعم الحكومة الانتقالية وتحسين الانتقال، مع ضرورة إكمال مؤسسات الانتقال، وعلى رأسها المجلس التشريعي والمحكمة الدستورية ومجلس القضاء العالي، ومجلس النيابة العالي والمفوضيات.

إن وحدة قوى الثورة والتغيير هي الضامن والمحصن للانتقال المدني الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.

إن ما حدث هو درس مستفاد ومدعاة لوقفة حقيقية وجادة لوضع الأمور في نصابها الصحيح.

المجد والخلود للشهداء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

### الوثيقة (7)

#### رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد يصدر أمراً رئاسياً يتعلق بتدابير استثنائية

رئيس الجمهورية قيس سعيد يصدر أمراً رئاسياً يتعلق بتدابير استثنائية:

- مواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب، ومواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه، ووضع حد لكافة المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه.
- التدابير الخاصة بممارسة السلطة التشريعية.
- التدابير الخاصة بممارسة السلطة التنفيذية.
- مواصلة العمل بتوطئة الدستور وبالباين الأول والثاني منه وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذه التدابير الاستثنائية، إضافة إلى إلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين.
- تولي رئيس الجمهورية إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي.

جهة الإصدار: رئاسة الجمهورية التونسية.

المصدر: الصفحة الرسمية للرئاسة التونسية، موقع تويتر، 2021/9/22، شوهده في 2021/11/30، في: <https://bit.ly/31JBDAu>

## الوثيقة (8)

حزب "قلب تونس" يصدر بياناً يقول فيه إن الأحكام الانتقالية التي أصدرها رئيس الجمهورية تمثل تعليقاً للدستور وانقلاباً على الشرعية وتأسيساً لدكتاتورية جديدة

تونس في 22 سبتمبر 2021



## بيان

تبعاً للأمر الرئاسي عدد 117 الصادر اليوم بتاريخ 2021/09/22، عقدت كتلة قلب تونس اجتماعاً طارئاً و بعد التداول و النقاش تصدر كتلة قلب تونس البيان التالي:

**أولاً:** إن كتلة قلب تونس التي أكدت منذ تاريخ 25 جويلية 2021 أن الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية تشكل من الناحية القانونية خرقاً جسيماً للدستور تجسدت اليوم بموجب إصدار التنظيم المؤقت للسلط العمومية.

**ثانياً:** تعتبر أن الأحكام الانتقالية التي أصدرها اليوم رئيس الجمهورية إنقلاباً على الشرعية وتعليقاً للدستور و تأسيساً لديكتاتورية جديدة.

**ثالثاً:** ترفض تعطيل المسار الديمقراطي وتقويض أركانه وتستنكر احتكار السلطات التنفيذية والتشريعية وفتح مجال للتدخل في السلطة القضائية والإعلام وتنظيم المنظمات والجمعيات في محاولة لتكريز نظام دكتاتوري استبدادي يقوض مكتسبات ثورة الحرية و الكرامة

**رابعاً:** تستغرب تغييب كل أشكال الرقابة الإدارية و المؤسساتية و القضائية و التشريعية على قرارات السيد الرئيس و تعتبره منزلق خطير على النظام الديمقراطي ودولة القانون و المؤسسات الذي يفرض الفصل بين السلطات في إطار التوازن بينها.

**خامساً:** تحذر من المنعرج الخطير الذي تسير نحوه البلاد التونسية والذي يهدد السلم الاجتماعي وقيم الوحدة الوطنية وكل ما يمكن أن ينجر عنه من الدعوة للتقسيم و الإقتتال بين أبناء الشعب الواحد.

**سادساً:** تشدد على التمسك بأركان الدولة الوطنية الموحدة وقيم الجمهورية الثابتة و الاستحقاقات الديمقراطية و المطالب الاجتماعية ضد كل أشكال الإسقاطات الهلامية و النماذج الفردية.

**سابعاً:** تدعو كل الحساسيات السياسية و المنظمات الوطنية و الجمعيات و المجتمع المدني وكذلك الشخصيات الوطنية في هذا الظرف الفارق في تاريخ تونس إلى وحدة الصف و تغليب المصلحة العليا للبلاد و المبادرة بصياغة مشروع وطني جامع لكل التونسيين و التونسيات و وضع آليات المقاومة المدنية السلمية لاستكمال المسار الديمقراطي ضد الحكم الاستبدادي و إعلاء قيم الجمهورية و تدعيم المكتسبات التي ضحى من أجلها الشعب التونسي على مر التاريخ.

عاشت تونس جمهورية ديمقراطية موحدة

كتلة قلب تونس



TEL : (216) 46 220 087  
FAX : (216) 71 960 021



Immeuble Chamam Rue de Lac D'arnecy  
1002 Tunis, Tunisie



communication@Sablounes.com

جهة الإصدار: حزب قلب تونس.

المصدر: تلفزيون نسمة، 2021/9/22، شوهدي في 2021/11/30، في: <https://bit.ly/33mG5Wg>

### الوثيقة (9)

أحزاب "الاتحاد الشعبي الجمهوري" و"حراك تونس الإرادة" و"الإرادة الشعبية" و"حركة وفاء"  
تعلن تأسيس "الجبهة الديمقراطية"



حراك تونس الإرادة - Alirada

23 September 2021

...

تونس في 22 سبتمبر 2021  
إعلان تأسيس "الجبهة الديمقراطية"  
في ظل ما أقدم عليه قيس سعيد مساء 25 جويلية وبعد أن اكتملت أركان جريمة الانقلاب على المسار الديمقراطي في تونس بموجب الإجراءات المضمنة بالقرار الرئاسي عدد 117 وخاصة منها التعليق النهائي لدستور 2014 تعلن الأحزاب الموقعة على هذا البيان عن:

- تشكيل الجبهة الديمقراطية وهي إسم للإطار السياسي الذي اختارت هذه الأحزاب أن تعتمد لتتسيق جهودها في مواجهة انقلاب قيس سعيد وهي مفتوحة لجميع القوى السياسية والشخصيات الوطنية التي تعارض الانقلاب في إطار الدستور والقانون وبالوسائل السلمية وحدها لا غير.
- تهدف الجبهة الديمقراطية إلى الدفاع عن إرادة الشعب التونسي ومصالحه العليا وعن الحريات العامة والدستور وحكم القانون والتصدي للخطر الداهم المحقق بالبلاد وبالوحدة الوطنية والمتمثل أساسا في قيس سعيد الذي حنث باليمين الدستورية وعطل الدستور وخرج عن القانون وتبنى خطابا عنيفا يهدد السلم الأهلي ويزرع الفتنة بين التونسيين.
- تؤكد للشعب التونسي الأبى أن شاغل منصب رئاسة الجمهورية التونسية اليوم الأربعاء 22 سبتمبر 2021 أصبح فاقدا للشرعية بعد الإجراءات الجديدة التي أعلنها وتؤكد بها خروجه عن الدستور وتمرده على القانون. حيث أصبح عزل قيس سعيد واجبا. وهذا الواجب يقع على أعضاء مجلس نواب الشعب مدعومين من الشعب، ويجب على الجيش الوطني وقوات الأمن الداخلي والحرس الوطني التوقف عن التعامل مع قيس سعيد. كما هو واجب على السلطة القضائية الإضطلاع بمسؤولياتها والتصدي للإنقلاب. كما نحذر كل مؤسسات الدولة من التعامل مع هذا المنقلب حتى لا تكون في وضعية مخالفة للقانون وعرضة للمساءلة القضائية. ونؤكد للشعب التونسي أنه إذا رضي بما فعله قيس سعيد اليوم فسيقتد حرته وكرامته وحقوقه لفترة طويلة. اليوم يوم الإمتحان، وفيه يكرم الشعب أو يهان.
- وكأول عمل مشترك لهذا التحالف السياسي، تعلن الجبهة الديمقراطية تأييدها لمظاهرات المجتمع المدني ضد الانقلاب، وتحث أنصارها وعموم التونسيين الحريصين على المصلحة العليا للبلاد المؤمنين بمبادئ الثورة التونسية وحق الشعب في اختيار حكامه بالانتخاب لا بالإنقلاب، والمتمسكين بالحرية والعدالة ومبادئ حقوق الإنسان، تحثهم جميعا على المشاركة بكثافة في المظاهرات المقبلة التي ينظمها المجتمع المدني سلميا وقانونيا لمعارضة الانقلاب والإطاحة بمهندسيه ومحاكمتهم من أجل ما اقترفوه في حق البلاد والعباد.

الإمضاء  
حزب الإتحاد الشعبي الجمهوري  
حزب حراك تونس الإرادة  
حزب الإرادة الشعبية  
حركة وفاء

## الوثيقة (10)

أربعة أحزاب تونسية تعلن أن الرئيس التونسي، قيس سعيد، فقد شرعيته بخروجه عن الدستور

## بيان مشترك

تونس في 23 سبتمبر 2021

على إثر إصدار رئيس الجمهورية أمرا رئاسيا يعلق فعليا الدستور ويلغي كل المؤسسات التعديلية بما في ذلك الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين و يمنع الطعن في المراسيم ويكرس الانفراد المطلق بالسلطة ويمهد فعليا لدكتاتورية تعيدنا عقودا إلى لوراء، تعلن الأحزاب الممضية على البيان أنها :

- تعتبر هذا الأمر الرئاسي خروجاً على الشرعية وانقلاباً على الدستور الذي أقسم رئيس الجمهورية على حمايته ودفعاً بالبلاد نحو المجهول،
- تعتبر رئيس الجمهورية فاقداً لشرعيته بخروجه عن الدستور وأن كل ما بني على هذا الأساس باطل ولا يمثل الدولة التونسية و شعبها و مؤسساتها وتحمله مسؤولية كل التداعيات الممكنة لهذه الخطوة الخطيرة،
- ترفض استغلال رئيس الجمهورية للإجراءات الاستثنائية لمغالطة التونسيات والتونسيين وفرض خياراته السياسية الفردية كأمر واقع وذلك على حساب الأولويات الحقيقية وعلى رأسها مقاومة الفساد ومجابهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والصحية،
- ترفض العودة إلى الفساد والفوضى التي ميزت ما قبل 25 جويلية كما ترفض العودة إلى دكتاتورية ما قبل 17 ديسمبر-14 جانفي والتي تقود بالضرورة إلى الفساد والتهميش،
- تواصل التنسيق بينها ومع بقية الأحزاب الديمقراطية والمنظمات الوطنية لتشكيل جبهة مدنية سياسية تنصدى لهذا الانقلاب على الدستور وتستجيب للانتظارات المشروعة للتونسيات والتونسيين.



## الوثيقة (11)

### حركة النهضة التونسية ترفض تعليق دستور الجمهورية وتعويضه بتنظيم مؤقت للسلطات وتحذر من حكم فردي مطلق فاقد الشرعية



حركة النهضة التونسية  
23 September 2021

...

بيان: حركة النهضة ترفض تعليق دستور الجمهورية وتعويضه بتنظيم مؤقت للسلطات وتحذر من حكم فردي مطلق فاقد الشرعية

تناول المكتب التنفيذي لحركة النهضة في اجتماعه مساء الأربعاء 22 سبتمبر 2021 برئاسة الأستاذ راشد الغنوشي، مضمون القرار الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 والمنشور بالرائد الرسمي، وخلص الاجتماع إلى ما يلي:

1- اعتبار القرار الرئاسي تعليقا فعليا لدستور الجمهورية وتعويضه له بتنظيم مؤقت للسلطات ونزوعا واضحا نحو حكم إستبدادي مطلق وانقلاب سافر على الشرعية الديمقراطية وعلى مبادئ الثورة التونسية وقيمها. وأن هذا التمشي غير الدستوري يضيف إلى أزمات البلاد المعقدة أزمة شرعية الحكم بما يهدد كيان الدولة التونسية ووحدةها ويدفع بالبلاد إلى منطقة مخاطر عالية غير مسبوقه في تاريخ تونس.

2- ترفض حركة النهضة بشدة تأييد الوضع الاستثنائي وتجميع قيس سعيد لكل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واستغلاله لفرض خيارات وإجراءات غير دستورية تلغي المؤسسات السياسية والرقابية الشرعية القائمة بما في ذلك البرلمان والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين وهيئة مكافحة الفساد، وتعلق عمل بقية المؤسسات الدستورية او تضع يدها عليها.

3- تدعو حركة النهضة كل القوى الحية السياسية والإجتماعية والمواطنة والشخصيات الوطنية المستقلة لتوحيد الصف والتعالي عن الخلافات للدفاع عن قيم الجمهورية والديمقراطية وحماية البلاد من أخطار هذا التمشي المعتمق للإنقسام المجتمعي والمهدد للسلم الإجتماعي والمقوض للوحدة الوطنية حول الدستور.

4. التنبيه إلى أن هذا التوجه الأحادي للرئيس لن ينجح في حل المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي تعيشها البلاد، بل سيعمق هذه المعضلات في الداخل وسيكسر عزلة دولية مدمرة لاقتصاد البلاد وصورتها المشعة في الخارج كإنموذج ديمقراطي .

5. ندعو الجميع الى التمسك بالوحدة الوطنية والوقوف صفا واحدا في مواجهة نزوعات التقسيم وخطابات التحريض والتهديد دفاعا عن خيارهم الديمقراطي التعددي التمثيلي ، كما ورد في الدستور ، منخرطين في نضالات سلمية لا تفتر ولا تستسلم ، تستعيد حرياتهم، وتضع تونس مجددا على سكة الديمقراطية، هم جديرون بها ، وفاء لدماء الشهداء.

رئيس حركة النهضة  
الأستاذ راشد الغنوشي

## الوثيقة (12)

## بيان المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل

أصدر رئيس الجمهورية أول أمس أمراً رئاسياً تضمن جملة من الأحكام في إطار التنظيم المؤقت للسلط جمع فيه بين يديه كل السلطات، وضمنه قرارات بتعديل الدستور وإجراء استفتاء مع وعود باحترام الحقوق والحريات وضمان الديمقراطية. وإن المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، وهو يسجل من خلال هذا الأمر بداية توضّح خارطة الطريق في هذا الظرف الدقيق الذي تمرّ به البلاد، فإنه:

1. يؤكّد تمسّكه بما تضمّنته بيانات الاتحاد عقب 25 جويلية [تموز/ يوليو] ويعتبر ما حدث فرصة تاريخية للقطع مع عشرية غلب عليها الفشل والتعزّر وسادتها الفوضى والفساد وانتشر فيها الإرهاب، إلا أنه يرفض محاولة اعتماد فشل هذه العشرية ذريعة للمقابضة بين الحرية واحتكار السلطة.
2. يجدّد المطالبة بالتسريع بتشكيل حكومة بكامل الصلاحيات قادرة على مجابهة تعقيدات وضع زادته الحالة الاستثنائية تعقيداً وتأزّماً، حكومة تكرّس استمرارية الدولة في تنفيذ تعهّدها والتزاماتها واتفاقياتها مع الأطراف الاجتماعية.
3. يسجل خلوّ الأمر الرئاسي من أيّ إجراءات أو تدابير للتنفيذ ومن أيّ تسقيف زمني للحالة الاستثنائية التي أعلنها منذ 25 جويلية [تموز/ يوليو] 2021 ويرفض استمرار التدابير الاستثنائية وتحويلها حالة مؤبّدة.
4. ينبّه من مخاطر تجميع السلطات في يد رئيس الدولة في غياب الهياكل الدستورية التعديلية، ويعتبر الدستور منطلقاً ومرجعاً رئيساً في انتظار استفتاء وإع على تعديله يكون نتاج حوار واسع، كما يدعو إلى عدم حصر الإصلاحات في الشكليات وفي إعادة هيكلة النظام السياسي والانتخابي فقط، بل يجب أن تشمل جميع المنظومات التي ترهّلت وخُرّبت بشكل منهجي على امتداد عقود.
5. يعتبر تعديل الدستور والقانون الانتخابي شأنًا يخص جميع مكونات المجتمع من هياكل الدولة ومنظمات وجمعيات وأحزاب وشخصيات وطنية ويرفض احتكار رئيس الجمهورية التعديل ويعتبر ذلك خطراً على الديمقراطية وعلى التشاركية ويشدّد على أن لا حلّ للخروج من الأزمة الراهنة غير التشاور والتشارك والحوار على قاعدة المبادئ الوطنية وسيادة تونس وخدمة شعبها والتجرّد من المصالح الذاتية والفئوية.
6. يستغرب استمرار غياب بوادر أو إجراءات واضحة لوضع حدّ للإفلات من العقاب في جرائم الفساد والإرهاب والتسفير وخرق القانون وعدم تفعيل تقرير محكمة المحاسبات بخصوص الجرائم الانتخابية وتقرير التفقدية العامة لوزارة العدل بخصوص الانتهاكات في مجال القضاء وقضايا الإرهاب.
7. يشدّد على وجوب احترام الحقوق والحريات باعتبارها مكاسب جاءت وليدة ثورة 17 ديسمبر- 14 جانفي [كانون الثاني/ يناير] ثورة الحرية والكرامة وعقود من النضال والتضحيات وليست منة من أحد ويدين أيّ تدخّل في سير القضاء وفي حرية التعبير والإعلام والتنظّم كما يرفض مطلقاً المساس بمكتسبات المجتمع التونسي بدءاً بمجلة الأحوال الشخصية ومروراً بحرية الضمير ووصولاً إلى تكريس تقاليد الحوار الاجتماعي ويدعو كلّ الأطراف إلى الكفّ عن الشحن والتجيش الذي لا يزيد الوضع إلا توتراً ولا يدفع إلا إلى التصادم والعنف ويحدّر من الانزلاق في هذا المرثع.
8. يجدّد التنبيه إلى تفاقم الأزمته الاقتصادية والاجتماعية في ظلّ غياب الإرادة والتصورات والبرامج وتزامناً مع ظرف إقليمي ودولي خانق ومؤثّر سلبياً على وضعنا الداخلي.
9. يجدّد التزام الاتحاد بدوره الوطني والاجتماعي في البناء والنضال والدفاع عن قيم الجمهورية ومدنية الدولة وتكريس الطابع الاجتماعي.

الأمين العام

نور الدين الطبوبي

جهة الإصدار: الاتحاد العام التونسي للشغل.

المصدر: الموقع الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل، 2021/9/24، شوهد في 2021/11/30، في: <https://bit.ly/3zLwk00>

### الوثيقة (13)

## 113 قيادياً في حركة النهضة التونسية يعلنون استقلالهم من الحزب

تونس في 25 سبتمبر 2021

الحمد لله وحده

### بيان للرأي العام

جمعتنا، نحن الممضيات والممضين على هذا النص، محطات عديدة من العمل الحقوقي والسياسي قبل ثورة الحزبة والكرامة وبعدها في مجالات مختلفة ومراحل زمنية متعاقبة،

إن ضرورة استخلاص العبر من إخفاقنا في معركة الإصلاح الداخلي لحزب حركة النهضة توجب علينا التحلي بما يكفي من الشجاعة والموضوعية والزاهة للإقرار بتحمل القيادة الحالية لحركة النهضة المسؤولية الكاملة فيما وصلت إليه من عزلة وقدرها هاما من المسؤولية فيما انتهى إليه الوضع العام في البلاد من ترذ فسخ المجال للانقلاب على الدستور والمؤسسات المنبثقة عنه.

لقد فتحت ثورة الحزبة والكرامة 17 ديسمبر 2010 / 14 جانفي 2011 أمام الشعب التونسي آفاقا رحبة لطى صفحة الفساد والاستبداد ورغم كل الصعوبات والتعثرات والدماء الزكية التي سالت، نجح التونسيون - باختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم - في صياغة عقد اجتماعي توافقي ضامن للحقوق والحزبات وللصلا بين السلطات ولعلوية القانون واستقلال السلطة القضائية جسده دستور 27 جانفي 2014..

إن من مقتضيات الأمانة والزاهة الإقرار بمسؤولية النخب السياسية والحزبية وخاصة منها من تبوأ الصدارة في الانتخابات المتتالية في تعطيل تركيز المؤسسات الدستورية والهيئات المستقلة نتيجة الحسابات الخاطئة وعدم تغليب معيار الكفاءة عند الاختيار والقرار.

إن تعطيل الديمقراطية الداخلية لحركة النهضة والمركزة المفرطة داخلها وانفراد مجموعة من الموالين لرئيسها بالقرار داخلها (خاصة في السنوات الأخيرة) لم يبق شأنا حزبيا داخليا بل كان رجوع صده قرارات وخيارات خاطئة أدت إلى تحالفات سياسية لا منطق فيها ولا مصلحة ومتناقضة مع التعهدات المقدمة للناخبين وساهمت التحالفات البرلمانية غير السلمية في مزيد ضرب المصادقية إذ دفعت للمصادقة على قوانين تحوم حول بعضها شبهات وجوبت برفض وتنديد من طيف واسع من المنتظم السياسي والمدني..

إن تقييم تجربة حركة النهضة في الحكومات والبرلمانات المتعاقبة بعد الثورة تحتاج قراءة نقدية صريحة وشجاعة دون إعفاء أنفسنا من المسؤولية المترتبة عن مساهمة بعضنا في القرار الحزبي والحكومي في فترات محددة.

إن قرارات 25 جويلية 2021 غير الدستورية التي تحولت في 22 سبتمبر 2021 لانقلاب - علق العمل بالدستور وأدى لانفراد كامل بالسلطات - لم تكن لتجد الترحيب من فئات واسعة من الشعب لولا الصورة المترهلة التي تدرج لها البرلمان بسبب انحراف وشعبوية بعض منتسباته ومنتسبيه وبسبب الإدارة الفاشلة لرئيسه الذي رفض كل النصائح بعدم الترشح لرئاسته تفاديا لتغذية الاحتقان والاصطفاف والتعطيل..

وعق الأداء الكارثي لحكومة المشيبي في مواجهة الجائحتين الصحية والاقتصادية عزلة حركة النهضة عن أغلب القوى الحزبية والمدنية الفاعلة في المشهد السياسي بما فتح الباب للترحيب بكل البدائل المغايرة والشعبوية..

لم نجد كل محاولات الإقناع بالانكباب على تجديد عميق للفكر السياسي لحركة النهضة وتعصير مؤسساتها وتشبيب قياداتها وتحديث خطابها وصورتها فعقارب الزمن لا تتوقف فمن يرفض التجرد والمراجعة تتجاوز الأحداث..

لقد أدت الخيارات السياسية الخاطئة لقيادة حركة النهضة إلى عزلتها وعدم نجاحها في الانخراط الفاعل في أي جبهة مشتركة لمقاومة الخطر الاستبدادي الذاهم الذي تمثلته قرارات 22 سبتمبر 2021..  
إننا إذ نعلن استقالتنا من حركة النهضة نختار تغليب التزامنا الوطني بالدفاع عن الديمقراطية، التي ضحى من أجلها أجيال من المناضلات والمناضلين واستشهد من أجلها المئات في ملحمة الثورة، متحززين من الإكراهات المكتبة التي أصبح يمثلها الانتماء لحزب حركة النهضة..  
كامل المودة وخالص التحيّة لمن جمعنا بهم رفقة الطريق والشراكة في الوطن.

### قائمة الممضين:

الاسم واللقب	الصفة
1 امال عزوز	عضو مجلس تأسيسي
2 سمير ديلو	عضو مجلس نواب الشعب
3 نسيبة بن علي	عضو مجلس نواب الشعب
4 عبداللطيف المكي	عضو المجلس الوطني التأسيسي
5 منية بن إبراهيم	عضو المجلس الوطني التأسيسي
6 معز بالحاج رحومة	عضو مجلس نواب الشعب
7 ليلي وسلاتي بوصلاح	عضو سابق بمجلس نواب الشعب
8 التومي الحمروني	عضو مجلس نواب الشعب
9 جميلة الكسبكي	عضو مجلس نواب الشعب
10 توفيق الزابري	عضو مجلس نواب الشعب
11 رباب بن لطف	عضو مجلس نواب الشعب
12 محمد بن سالم	عضو المجلس الوطني التأسيسي
13 مروى النوري	مشرقة الانتخابات بالخارج
14 أحمد النفاثي	مشرق إيطارات الخارج سابقا
15 سيرين سرسوط	عضو مكتب مركزي
16 حمدي الزواري	عضو مجلس الشورى الوطني
17 أمل فتحي	مشرقة شباب فرنسا سابق
18 زبير الشهودي	عضو مجلس الشورى الوطني
19 حبيب اللجمي	عضو سابق بمكتب الخارج
20 هيثم شطورو	عضو مجلس الشورى الوطني
21 كمال النابي	عضو مجلس الشورى الوطني
22 عمر بن علي	كاتب عام جهوي سابق
23 عبدالفتاح شعبان	مسؤول العلاقات الخارجية بالمانيا
24 أمال برهومي	عضو مكتب محلي
25 فيس بن محمد	عضو مركزي سابق
26 إشراف رحومة	نائب رئيس بلدية
27 شكري بوصلاح	كاتب عام جهوي سابق
28 خالد جراد	عضو مجلس الشورى الوطني
29 سالم بوغلاق	عضو مجلس شوري جهوي
30 إيتسام حنيلي	عضو مكتب جهوي
31 محمد رياض الزحاف	مشرق شباب جهوي

32	رفقة بن براهيم	عضو مجلس الشورى الوطني
33	أسامة الزواغي	عضو مجلس الشورى الوطني
34	هندة عباس	عضو مجلس بلدي
35	كمال بالنور	عضو مجلس الشورى الوطني
36	عبدالله الخلفاوي	عضو مكتب سياسي
37	نورالدين العماري	عضو مجلس الشورى الوطني
38	عماد منصور	كاتب عام جهوي سابق
39	طارق الرزقي	عضو مجلس الشورى الوطني
40	محي الدين بكوش	رئيس مجلس شورى جهوي
41	رجاء بوكادي	عضو مكتب محلي
42	سلماء الحمري	عضو مكتب مركزي
43	طلال العباري	مشرف طلبة سابق
44	ميساء بريك	مشرفة شباب بلجيكا
45	احمد ضياء غزي	عضو جهوي بالخارج سابق
46	رحمة بريك	مشرفة إعلام بالخارج
47	مروان بن عامر	عضو مكتب مركزي
48	محمد بيرم البوراوي	عضو بمكتب الإدارة المركزية
49	عدنان الكرايبي	عضو مكتب مركزي
50	فؤاد عوادى	عضو المجلس الوطني للشباب
51	محمد امين الفاسمي	عضو مكتب محلي
52	أسامة سعد	رئيس كتلة بلدية
53	حمدة شريف	عضو مكتب جهوي سابق
54	امين مفيد بن فرج	عضو مكتب محلي
55	سفيان عمري	عضو مكتب مركزي سابق
56	حمزة السليبي	كاتب عام محلي سابق
57	عبد الحميد فطناسي	عضو مكتب شباب جهوي
58	عبد الرحمان الكريفي	عضو بمكتب الخارج
59	سمير عطية	كاتب عام جهوي
60	عصام حمدي	عضو بالحزب
61	كمال الحداد	كاتب عام محلي
62	أسامة النوري	عضو مكتب جهوي
63	بلال الشاهد	عضو مكتب محلي
64	جمال بن محمود	عضو مكتب جهوي
65	حسان الفاسمي	مشرف شباب محلي سابق
66	جمال الرزقي	عضو مكتب جهوي سابق
67	كريمة العباري	عضو مكتب محلي سابق
68	محمود سعدالدين الرصاع	نائب رئيس بلدية
69	مريم الداهاش	عضو مكتب محلي
70	علي الخميسي	نائب كاتب عام جهوي
71	روضة عياد	عضو المكتب الجهوي
72	طه المهدي	عضو المكتب الجهوي
73	الباشا بوعصيدة	عضو مكتب جهوي
74	فاروق النجار	كاتب عام محلي سابق

75	علي صلبلب	عضو مكتب جهوي سابق
76	عبد العزيز طعم الله	عضو مكتب جهوي سابق
77	سامية القريوي	كاتبة عامة محلية
78	حسام القديدي	عضو المكتب الجهوي
79	حافظ عيادة	عضو مكتب جهوي
80	أنيس عشي	عضو مكتب جهوي
81	سامي بختري	عضو مكتب جهوي سابق
82	توفيق سعدي	عضو مجلس الشورى الوطني سابقا
83	إلياس بن رمضان	عضو مجلس شورى جهوي
84	محمد علي علوي	عضو مكتب جهوي
85	عامر سومري	كاتب عام محلي سابقا
86	الهادي منصور	عضو مجلس شورى جهوي
87	نور الدين لطفي	عضو مكتب جهوي سابقا
88	كمال الهوايدي	عضو مكتب جهوي سابقا
89	لطفي عياشي	كاتب عام محلي
90	موسى غفيري	عضو مجلس شورى جهوي
91	منذر إسماعلية	عضو مجلس شورى جهوي
92	عبد اللطيف السبري	عضو بالحزب
93	فتحي المهري	كاتب عام محلي سابق
94	صابر كرو	عضو مكتب محلي
95	سميرة بن خاطر	عضو جهوي سابق بن عروس
96	حمزة مدفي	كاتب عام محلي سابق
97	عابدة الزياتي	عضو مكتب محلي سابقا
98	قدور مدفي	عضو مكتب جهوي
99	عادل هنداي	عضو مكتب جهوي
100	أمل بن عثمان	عضو مكتب جهوي
101	محمد نجيب الكريفي	عضو مكتب جهوي
102	ايناس محذي	عضو مكتب جهوي
103	علي عبد الدايم	عضو بالحزب
104	زهير هميلة	كاتب عام محلي
105	فتحي منتصر	عضو بالحزب
106	محمد الطاهر مرناوي	عضو بالحزب
107	فانتن الحرياوي	عضو مكتب محلي
108	عبشة نقاطي	عضو مكتب جهوي
109	نبيل بالوافي	عضو مكتب جهوي
110	وجدى الزغبي	عضو مكتب محلي
111	تقوى بن عمار	عضو مكتب جهوي سابق
112	أيمن مازني	عضو مكتب مركزي سابق
113	كمال طاع الله	عضو مكتب محلي

جهة الإصدار: أعضاء من حركة النهضة التونسية.

المصدر: صفحة عبد اللطيف المكي، موقع فيسبوك، 2021/9/25، شوهد في 2021/11/30، في: <https://bit.ly/3rw0dOo>

#### الوثيقة (14)

### بيان حزب العمال التونسي عن تشكيل الحكومة التونسية الجديدة

أعلنت اليوم صباحًا بقصر قرطاج تركيبة حكومة "الإجراءات الاستثنائية" التي اتخذها قيس سعيد منذ انقلاب 25 جويلية [تموز/ يوليو] 2021 وأردفها بإجراءات جديدة ضمن الأمر الرئاسي عدد 117 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021. وبهذه المناسبة فإن حزب العمال يتوجه إلى الرأي العام بما يلي:

- إن هذه الحكومة غير المسقفة بزمن أو غير المؤقتة، وبقطع النظر عن الأعضاء الذين يكونونها، هي حكومة انقلاب إضافة إلى كونها قانونًا وفعلاً حكومة رئيس الدولة الذي أسند إلى نفسه بمقتضى الأمر 117 الاحتكار التام للسلطة التنفيذية.
- إن ما قدمته السيدة بون المكلفة برئاسة هذه الحكومة في خطاب أداء اليمين أمام رئيس الجمهورية لا يعدو أن يكون كلامًا إنشائيًا وإعلانات بلا مضامين لا ترتقي حتى إلى مستوى التوجهات العامة، بل هي تكرار لنفس الكلام الذي مجّه التونسيات والتونسيون مع الحكومات السابقة، وأيضًا مع سعيد نفسه الذي ظل طوال عامين يقود بلادنا بالخطب المملغزة.
- إن تونس وشعبها في حاجة ماسة إلى إجراءات استعجالية لإنقاذها وإنقاذ شعبها من البطالة والجوع والبؤس والفاقة والمرض والجهل والعطش. إن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية والثقافية بلغت من التدهور مستوى غير مسبوق بفعل مواصلة الاحتكام إلى اختيارات لا وطنية ولا شعبية عمقت التبعية والتفكير والفساد والاستغلال. إن وطننا وشعبنا في حاجة إلى اختيارات جديدة تقطع مع ما ظل سائدًا طيلة العشر سنوات من حكم النهضة وحلفائها، وقبل ذلك طوال مرحلة حكم حزب الدستور/ التجمع الذي تربع على حكم تونس عقودًا متتالية.
- إن القوى الثورية والتقدمية مطالبة بأخذ الدرس من التطورات الخطيرة التي تشهدها بلادنا والعمل الجاد على توحيد مختلف الطبقات والفئات الكادحة والشعبية حول مشروع وطني، ديمقراطي، شعبي، يضع حدًا لحكم بارونات الفساد ولوبيات اقتصاد الربيع والجرمة والمافيات والسماسة ويخلص بلادنا من كافة أشكال الهيمنة الاستعمارية الجديدة. وفي هذا الصدد يدعو حزب العمال جماهير الشعب التونسي إلى مواصلة الدفاع بكل الوسائل المشروعة عن مطالبها العادلة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية.

حزب العمال

تونس في 11 أكتوبر 2021

## الوثيقة (15)

## بيان الإطار التنسيقي للقوى الشيعية يعلن فيه رفضه لنتائج الانتخابات العراقية

أعلن "الإطار التنسيقي للقوى الشيعية"، ليل الثلاثاء (12 تشرين الأول/ أكتوبر 2021)، رفضه لنتائج الانتخابات وعدم قبوله بها، وتوعد بـ "اتخاذ جميع الإجراءات المتاحة لمنع التلاعب بأصوات الناخبين".

وقال الإطار التنسيقي، الذي يضم قوى الفتح ودولة القانون والنهج الوطني والنصر والحكمة وعطاء، في بيان، ورد لموقع IQ NEWS: "حرصاً من الإطار التنسيقي على المسار الديمقراطي وصدقيته ولتحقيق موجبات الانتخابات المبكرة التي دعت إليها المرجعية الدينية والتي أكدت على أن تكون حرة آمنة ونزيهة، ومن أجل تجاوز الشكوك والإشكالات الكبيرة التي رافقت انتخابات 2018 وأدت إلى انسداد سياسي تطور إلى أحداث مؤسفة عام 2019، ومن أجل دعم العملية الديمقراطية ونزاهة الانتخابات، قدمنا جميع الملاحظات الفنية إلى مفوضية الانتخابات، وقد تعهدت المفوضية بمعالجة جميع تلك الإشكالات بخطوات عملية، ولكنها لم تلتزم بجميع ما تم الإعلان عنه من قبلها من إجراءات قانونية".

وأضاف: "بناء على ذلك، نعلن طعننا بما أعلن من نتائج وعدم قبولنا بها وسنتخذ جميع الإجراءات المتاحة لمنع التلاعب بأصوات الناخبين".

وتضمن البيان أسماء القوى السياسية المنخرطة في الإطار التنسيقي، وهي "تحالف الفتح، ائتلاف دولة القانون، النهج الوطني، تحالف قوى الدولة (النصر - الحكمة)، عطاء".

### الوثيقة (16)

#### نص بيان رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان عن تصحيح مسار الثورة

أحييكم تحية عز وشموخ ومهابة مستوحاة من عزة وشموخ شعب السودان. في نصف قرن من الزمان، وقف العالم ثلاث مرات ليكتب في تاريخه أن الشعب السوداني رفض أن يحكمه فرد أو فئة لا تؤمن بالحرية والسلام والعدالة، لذلك عندما هتف شباب ثورة ديسمبر المجيدة بهذه الشعارات واحتشد الآلاف منهم أمام القيادة العامة للقوات المسلحة؛ فاستجابت القوات المسلحة وعزمت من وقتها العمل على تحقيق حلمهم في بناء الوطن الذي جوهره هذه الشعارات "الحرية والسلام والعدالة"، هي القناعة التامة بأن شباب وأهل السودان يستحقون أن يكون لهم وطن يحلم بتحقيق هذه الشعارات، فيه نؤكد مضي القوات المسلحة في إجمال التحول الديمقراطي حتى تسليم قيادة الدولة لحكومة مدنية منتخبة تحقق لهم طموحهم في هذه الشعارات.

الفترة الانتقالية الراهنة قامت على أساس مرحلي هو التراضي المتزن بين الشركاء العسكريين والمدنيين للسير في طريق الانتقال حتى الوصول إلى التفويض الشعبي بموجب انتخابات عامة من خلال الممارسة التي امتدت أكثر من عامين، انقلب التراضي المتزن إلى صراع بين مكونات الشراكة قاد بلادنا ومكوناتها المختلفة إلى انقسامات تندر بخطر وشيك يهدد أمن الوطن ووحدته وسلامة أرضه وشعبه، وقد أكد وشهد بذلك السيد رئيس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك في مبادراته التي أطلقها في يوليو وأكتوبر من هذا العام.

مما استوجب أن القوات المسلحة بصفتها السلطة المؤسسة لهذه الفترة ومن منطلق مسؤوليتها الوطنية في حماية أمن وسلامة البلاد، كما ورد في الوثيقة الدستورية في الفترة الانتقالية وقانون القوات المسلحة؛ حيث إن ما تمر به بلادنا الآن أصبح مهددًا حقيقيًا وخطراً يهدد أحلام الشباب ويهدد آمال الأمة في بناء الوطن التي بدأت تتشكل معاملة وبدأنا معًا نخطو نحو دولة المواطنة والحرية والسلام والعدالة، إلا أن تشاكس بعض القوى السياسية وتكالبها نحو السلطة والتحريض على الفوضى والعنف دون اهتمام يذكر بالمهددات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي طبقت على كل مناحي الحياة ومفاصل الدولة، فكان لزامًا علينا في القوات المسلحة والدعم السريع والأجهزة الأمنية الأخرى أن نستشعر الخطر ونتخذ الخطوات التي تحفظ مسار ثورة ديسمبر المجيدة حتى بلوغ أهدافه النهائية في الوصول لدولة مدنية كاملة عبر انتخابات حرة ونزيهة.

عليه، ولتصحيح مسار الثورة تقرر الآتي:

أولاً: إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد.

ثانياً: التمسك الكامل والالتزام التام بما ورد بالوثيقة الدستورية في الفترة الانتقالية لعام 2019 واتفاق سلام السودان الموقع في جوبا في أكتوبر لعام 2020.

ثالثاً: تعليق العمل بالمواد 11، 12، 15، 16، 3/24، 71، 72 من الوثيقة الدستورية مع الالتزام التام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقعت خلال فترة الحكومة الانتقالية.

رابعاً: حل مجلس السيادة الانتقالي وإعفاء أعضائه.

خامساً: حل مجلس الوزراء.

سادساً: إنهاء تكليف ولاية الولايات.

سابعاً: إعفاء وكلاء الوزارات.

ثامناً: يكلف المدراء العامون في الوزارات والولايات بتسيير دولاب العمل.

تاسعاً وأخيراً: تجميد عمل لجنة إزالة التمكين حتى تتم مراجعة منهج عملها وتشكيلها على أن تكون قراراتها نافذة وخاضعة للإجراءات القانونية، يستثنى من هذه الإجراءات أي التزامات واستحقاقات سلام السودان الموقع في جوبا في أكتوبر 2020.

إننا إذ نؤكد أن هنالك مظالم تاريخية لأهلنا في الشرق الحبيب كما في معظم ولايات السودان الكثير من مطلوبات الحرية والسلام والعدالة التي تتطلب منا جميعاً العمل سوياً للوصول لحلول دائمة وممكنة تليب أشواق وطموحات أهلنا وتعالج جذور المشاكل في ربوع بلادنا الحبيبة.

إننا نؤمن بأن هذه الثورة العظيمة ماضية بعون الله وبإيمان الشباب الذين صنعوها، ونؤكد لهم أننا لن نحيد عن الأهداف والمهام المنصوص عليها في المادة 8 من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية الحالية؛ فلنعمل جميعاً اعتباراً من اليوم وحتى قيام الانتخابات العامة في يوليو من عام 2023 على تحسين معاش الناس، وتوفير الأمن والطمأنينة لهم، وتهيئة المناخ والبيئة المناسبة للأحزاب لتعمل من أجل الوصول للموعد المحدد للانتخابات وهي أكثر جاهزية واستعداداً لتولي قيادة الدولة، وستتولى إدارة شؤون البلاد حتى موعد الانتخابات حكومة من كفاءات وطنية مستقلة تراعي في تشكيل هيكلها التمثيل العادل لكل أهل السودان وأطيافه وفئاته.

سنحرص على إكمال مطلوبات العدالة والانتقال، مفوضية صناعة الدستور، مفوضية الانتخابات مجلس القضاء العالي، المحكمة الدستورية، مجلس النيابة قبل نهاية شهر نوفمبر من العام الحالي، لذلك سنشرك الشباب والشابات الذين صنعوا هذه الثورة في قيام برلمان ثوري يراقب ويقف على تحقيق أهداف ثورته التي ضحى من أجلها رفاقهم وإخوانهم.

إننا إذ نرجو من الجميع الالتفاف حول بناء الوطن والعمل والإنتاج وأهلنا وبلادنا يستحقون أن نضحى من أجلهم ونسهر لحمايتهم ونصون كرامتهم ونرعى حقوقهم.

نؤكد مرة أخرى على التزامنا التام بما ورد بالوثيقة الدستورية وبما تضمنته اتفاقية السلام مع حركات الكفاح المسلح في جوبا، وهنا نجدد الدعوة للإخوة عبد العزيز الحلو وعبد الواحد محمد نور للانضمام لركب بناء السودان، السودان الجديد، السودان الحرية والسلام والعدالة، السودان لن تفرض عليه مرة أخرى أي حزب أو فئة رؤيتها أو فكرها.

شكرنا الجزيل لجيران وأشقائنا السودان وأصدقائه الذين ظلوا على الدوام يقدمون الدعم والمساندة لإنجاح الفترة الانتقالية.

تحية لكم شعبنا الصابر الصامد وأنتم تبذلون الغالي والنفيس من أجل رفعة واستقرار هذا الوطن. التحية لكم إخوتي من صفوف القوات النظامية وأنتم تحرسون أرض وسماء السودان وتسهرون لحماية شعبه في الحضر والبادي، اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واشفِ جرحانا الأغيار، اللهم أنت القادر لما تريد، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الوثيقة (17)

بيان تجمع المهنيين السودانيين يطالب فيه السودانيون بالنزول إلى الشوارع ضد الانقلاب



...

تجمع المهنيين السودانيين

#نداء إلى جماهير الشعب السوداني وقواه الثورية

تتوارد الأنباء عن تحرك عسكري يهدف للاستيلاء على السلطة، وهو ما يعني عودتنا للحلقة الشريرة من حكم  
التسلط والقمع والإرهاب، وتقويض ما انتزعه شعبنا عبر نضالاته وتضحياته في ثورة ديسمبر المجيدة.  
نتوجه بندا لنا لجماهير الشعب السوداني وقواه الثورية ولجان المقاومة في الأحياء بكل المدن والقرى والفرقان،  
للخروج للشوارع واحتلالها تماماً، والتجهيز لمقاومة أي انقلاب عسكري بغض النظر عن القوى التي تقف خلفه.  
الثورة ثورة شعب .. السلطة والثروة للشعب  
لا للانقلاب العسكري

إعلام التجمع  
25 أكتوبر 2021

## الوقائع الفلسطينية

## Palestine Over Two Months

يتضمن هذا التقرير توثيقاً لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي - الإسرائيلي في المدة 1 أيلول/ سبتمبر - 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

**كلمات مفتاحية:** فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي - الإسرائيلي.



**Keywords:** Palestine, Israel, Arab-Israeli Conflict.

أحادية الجانب التي تقوض جهود السلام، وحل الدولتين وفق الشرعية الدولية".

(شبكة قدس الإخبارية، 2021/9/2)

2021/9/4 كشف الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، عن لقاء عقده مع عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني في عمان.

(وكالة الأناضول، 2021/9/4)

2021/9/5 أظهرت معطيات، صادرة عن دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلي، أن التبادل التجاري بين "تل أبيب" والدول العربية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2021 شهد ارتفاعاً ملحوظاً، رغم أن المعطيات لا تشمل قطاعات السياحة والخدمات. وبحسب المعطيات، فإن التبادل التجاري بين الدول العربية شهد ارتفاعاً بعد التوقيع على اتفاقيات التطبيع، بلغت نسبته في الشهور السبعة الماضية 234 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وارتفع التبادل التجاري بين "إسرائيل" والإمارات من 50.8 مليون دولار بين كانون ثاني/يناير وتموز/يوليو 2020، إلى 613.9 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2021. في حين ارتفع التبادل مع الأردن في الفترة نفسها من 136.2 مليون دولار إلى 224.2 مليون دولار. أما التبادل التجاري مع مصر، فارتفع من 92 مليون دولار إلى 122.4 مليون دولار. وتُظهر المعطيات نمو التبادل التجاري مع المغرب في الفترة ذاتها من 14.9 مليون دولار إلى 20.8 مليون دولار، في حين أن التبادل التجاري مع البحرين كان صفرًا في بداية هذه الفترة من سنة 2020، وارتفع إلى 300 ألف دولار في الفترة ذاتها من السنة الحالية.

(أنترا فلسطين، 2021/9/5)

2021/9/6 تمكّن ستة أسرى فلسطينيين من الفرار من سجن جلبوع الإسرائيلي، بعد أن حفروا نفقًا يمتد إلى خارجه. ونشرت "مصلحة السجون" الإسرائيلية صور الأسرى الستة، الذين فرّوا من الغرفة (5) في القسم (2)، وهم: زكريا الزبيدي، قائد كتائب شهداء الأقصى سابقًا، ومناضل يعقوب انفيجات، ومحمد قاسم عارضة، ويعقوب محمد قدرى، وأيهم كمامجي، ومحمود عبد الله عارضة، والخمسة من حركة الجهاد الإسلامي.

(أنترا فلسطين، 2021/9/6)

2021/9/7 فرضت مصلحة سجون الاحتلال الإسرائيلي إجراءات عقابية على الأسرى؛ ما يجعل السجون مقبلة على "موجة تصعيد خطيرة"، بحسب ما أفاد مكتب إعلام الأسرى. وقررت مصلحة سجون الاحتلال تقليص مدة الفورة (الفسحة اليومية) إلى ساعة واحدة، إضافة إلى تقليص عدد الأسرى في ساحات السجون، وإغلاق متجر الأسرى الذي يشترون منه احتياجاتهم الخاصة (الكانتينا)، وإغلاق أقسام أسرى حركة "الجهاد الإسلامي" وتوزيعهم على السجون، وفقًا لمكتب إعلام الأسرى. وأغلقت سلطات الاحتلال السجون أمام زيارة

2021/9/1 صدّقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على ما وصفته بـ "خطوات مدنية" في قطاع غزة، بزيادة حصة المياه بكمية 5 ملايين متر مكعب، وزيادة حصة التجار الغزيين للمرور عبر معبر "إيرز"؛ إذ بلغت 5 آلاف تاجر إضافي، ليصير المجموع الكلي 7 آلاف تاجر، على أن يتم إصدار التصاريح فقط لمن تلقى اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، أو تعافى منه.

(أنترا فلسطين، 2021/9/1)

2021/9/1 خاطبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" الوزير، حسين الشيخ، رئيس هيئة الشؤون المدنية بخصوص ملف لم شمل العائلات الفلسطينية. وطالبت الهيئة المستقلة في مخاطبتها بضرورة توضيح المعايير التي سيتم اعتمادها في المرحلة الأولى التي جرى الإعلان عنها، وآليات التظلم وسبله بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمكن أن يتم تجاوزهم خلالها، وأن يتاح لجميع المواطنين الاطلاع على تلك الآلية، إضافة إلى توضيح الإطار الزمني لإنهاء هذا الملف.

(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2021/9/1)

2021/9/1 وصل الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى العاصمة المصرية القاهرة، في زيارة رسمية لعقد قمة ثلاثية مصرية - فلسطينية - أردنية، للتوافق على "خطة التحرك المشترك".

(شبكة قدس الإخبارية، 2021/9/1)

2021/9/2 قالت ديليك للحفرة الإسرائيلية إنها أتمت صفقة لبيع حصة 22 في المئة في حقل غاز تمار البحري في شرق المتوسط إلى مبادلة للبترول في أبوظبي، مقابل مليار دولار أميركي تقريبًا. وأضافت ديليك إن هذه أكبر صفقة تجارية توقعها مجموعة إسرائيلية وأخرى إماراتية، منذ توقيع إسرائيل والإمارات العربية المتحدة اتفاق سلام عام 2020.

(العربية نت، 2021/9/2)

2021/9/2 أعلنت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" رفضها "التام والكامل" لاتفاق الموقع بين واشنطن ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "أونروا"، لاستعادة التمويل الأميركي، وطالبت بالتحلل منه فورًا.

(العربي الجديد، 2021/9/2)

2021/9/2 أكد الرئيس، محمود عباس، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني، عبد الله الثاني، رفضهم للإجراءات الإسرائيلية التي تقوّض حل الدولتين، واستمرار بناء المستوطنات وتوسعتها في الضفة الغربية المحتلة، والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم. وشدد الثلاثة، في البيان الختامي، الذي صدر عن القمة الثلاثية التي عقدت بالعاصمة المصرية، على "ضرورة منع تهجير الفلسطينيين من أحياء القدس، خاصة الشيخ جراح وسلوان، ووقف جميع الإجراءات

السلطة للتراجع تمثلت في المخاوف من الملاحقات القانونية وتوجيه الاتهامات للبنوك (الفلسطينية) بدعم الإرهاب". وشدد على أن اللجنة القطرية "تعمل حالياً على حل الإشكالية وإيجاد طريقة بديلة لصرف منحة موظفي غزة" من دون مزيد من التفاصيل.

(سويس إنفو، 2021/9/10)

**2021/9/12** قال وزير جيش الاحتلال، بيني غانتس، إنه في لقاء جمعه مع الرئيس محمود عباس وجد أن "الخلافات عميقة، لكنه على الأقل يعلن أنه ضد الإرهاب"، وذلك في كلمة ألقاها خلال مؤتمر "السياسات لمكافحة الإرهاب" في جامعة ريخمان في هرتسليا.

(ألتر فلسطين، 2021/9/12)

**2021/9/13** بحث الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، في شرم الشيخ، تطورات العلاقات الثنائية ومستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية، خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية إن السيسي أشار إلى أهمية دعم المجتمع الدولي لجهود مصر من أجل إعادة الإعمار بالمناطق الفلسطينية، إضافة إلى ضرورة الحفاظ على التهذئة مع الفلسطينيين.

(الجزيرة نت، 2021/9/13)

**2021/9/14** تسلمت لجنة الانتخابات المركزية رسمياً قرار مجلس الوزراء، الذي حدد يوم 11 كانون أول/ ديسمبر 2021 موعداً لعقد المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية. وأكدت اللجنة في بيان لها جاهزية طواقمها لتنفيذ العملية الانتخابية في كل أنحاء الوطن، وفق المعايير والأسس والإجراءات المتبعة، بما يتوافق مع قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2021/9/14)

**2021/9/15** أكد الأسير محمود العارضة أن إعادة اعتقالهم بعد الهروب من سجن جلبوع جرت مصادفة، وأنها لم تكن بسبب بلاغ من عائلة عربية، نافياً بذلك المزاعم التي تداولتها وسائل إعلام إسرائيلية في لحظة الاعتقال.

(ألتر فلسطين، 2021/9/15)

**2021/9/21** دعت حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) إلى مقاطعة معرض دبي "إكسبو 2021"، مطالبة الحكومات والشركات والفنانين بالانسحاب من الحدث الذي اعتبرته بمنزلة "تبييض للإمارات وإسرائيل". وقالت الحركة، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني، "لأول مرة في المنطقة، سيستضيف النظام الإماراتي معرض إكسبو الدولي في دبي في أكتوبر. تستغل كل من الإمارات وإسرائيل بلا خجل معرض إكسبو الدولي في تقديم 'وجه أجمل' لتبييض وصراف الانتباه عن انتهاكاتهما الجسيمة لحقوق الإنسان".

(القدس العربي، 2021/9/21)

المحاميين والأهالي، بحسب ما ذكرت هيئة شؤون الأسرى التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(عرب 48، 2021/9/7)

**2021/9/8** أطلقت قوى وفصائل والعديد من الناشطين في مدن الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، دعوات للمشاركة الواسعة بمسيرات ووقفات إسنادية للأسرى في سجون الاحتلال، الذين يتعرضون لحملة قمع شرسة تشنها إدارة السجون. وتأتي هذه الدعوات في ظل ما يتعرض له الأسرى من قمع في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والتي كان آخرها قبل ساعات؛ ما دفع الأسرى في سجن النقب إلى إحراق الغرف في القسم (6).

(العربي الجديد، 2021/9/8)

**2021/9/9** وصف "نادي الأسير الفلسطيني" ما يجري داخل السجون بالحرب الحقيقية التي تشنها إدارة سجون الاحتلال على الأسرى العزل. وقال النادي إن المواجهة ستكون مفتوحة، ما دامت إدارة السجون استمرت في عمليات التصعيد. واحتدم الموقف منذ صباح 8 أيلول/ سبتمبر 2021، بعدما شنت إدارة السجون هجمة واسعة قمعت خلالها الأسرى وأخذت توزعهم على سجون متعددة، وهي خطوة قابلتها الحركة الأسيرة في السجون بإعلان النفي العام، مهددة بالتمرد على كل قوانين إدارة السجون.

(الشرق الأوسط، 2021/9/9)

**2021/9/9** قررت إدارة سجون الاحتلال إلغاء زيارات عائلات الأسرى لذويهم، وفق ما أفاد به نادي الأسير. وقال النادي إن الصليب الأحمر أبلغ عائلات الأسرى بإلغاء الزيارات التي كانت مقررة اليوم، حتى نهاية أيلول/ سبتمبر، بسبب الأحداث المتصاعدة في السجون.

(ألتر فلسطين، 2021/9/9)

**2021/9/10** أكد نادي الأسير، في بيان أصدره، أن الإجراءات العقابية على الأسرى لا تزال قائمة، وكذلك وجود قوات ووحدات القمع داخل أقسام الأسرى، حيث تجري تفتيشات مستمرة. وذكرت هيئة شؤون الأسرى والمحربين، في بيان لها، أن وحدات خاصة اقتحمت أغلبية السجون، ونفذت عمليات قمع وتنكيل بالأسرى، وعزلت عدداً منهم. وحذرت الهيئة من استمرار حالة التوتر في السجون؛ ما قد يؤدي إلى انفجار الأوضاع، مشيرة إلى أن الأسرى يعتزمون اتخاذ خطوات تصعيدية، وحالة من العصيان والتمرد في الأيام المقبلة.

(الأيام، 2021/9/10)

**2021/9/10** أعلن رئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة، من خلال بيان، "تراجع" السلطة الفلسطينية عن "تفاهات" بشأن صرف جزء من المنحة القطرية عبر بنوكها لموظفي الحكومة التي تديرها حركة حماس في قطاع غزة. وأكد "قيام قطر بتحويل الأموال للسلطة تمهيداً للبدء بعملية الصرف خلال الأيام المقبلة". وأضاف أن "مبررات

**2021/9/25** أحرق ناشطو المقاومة الشعبية، في بلدة بيتا جنوب نابلس، عددًا من الإنشاءات التي أقامها الاحتلال غرب البلدة، لشق طريق استيطاني يصادر مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين في المحافظة.

(شبكة قدس الإخبارية، 2021/9/25)

**2021/9/27** تبنت حزب العمال البريطاني المعارض مقترحًا يؤيد استخدام العقوبات ضد إسرائيل، ويدعو إلى الاعتراف الفوري بدولة فلسطين. ودان الحزب النكبة المستمرة في فلسطين، وهجوم إسرائيل العسكري على المسجد الأقصى، والتهجير المتعمد في حي الشيخ جراح، والحرب على قطاع غزة. وقد صوت أغلبية أعضاء الحزب على المقترح الذي يتعهد بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، في حال تمكن الحزب من تشكيل حكومة.

(الجزيرة نت، 2021/9/27)

**2021/9/29** كشفت صحيفة **جيروليم بوست** الإسرائيلية أن شرطة دبي سوف تلجأ إلى شركة طائرات بدون طيار إسرائيلية، للمساعدة في زيادة الأمن وتقليل أوقات الاستجابة للطوارئ، خلال فعاليات معرض "إكسبو 2020"، الذي سينطلق في دبي خلال تشرين الأول/أكتوبر المقبل بعد تأجيله عامًا كاملاً، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

(الحدث، 2021/9/29)

**2021/9/30** قررت المحكمة العليا في القدس الغربية، تأجيل تنفيذ قرارها المتمثل في تهجير أهالي قرية الخان الأحمر، الواقعة في الجنوب الشرقي لمدينة القدس المحتلة، ستة أشهر إضافية.

(الشرق الأوسط، 2021/9/30)

**2021/9/30** وصل وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لبيد، إلى البحرين في أول زيارة رسمية لوزير إسرائيلي، بعد اتفاق تطبيع العلاقات بين البلدين الذي أبرم في العام الماضي برعاية أميركية، وسيتم خلال الزيارة افتتاح سفارة لإسرائيل في البحرين.

(فرانس 24، 2021/9/30)

**2021/10/1** خرج بحرينيون للتظاهر احتجاجًا على زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لبيد، للمنامة وافتتاحه سفارة بلاده.

(العربي الجديد، 2021/10/1)

**2021/10/3** نفت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أنباءً عن إنجاز صفقة تبادل أسرى بين الحركة وإسرائيل، ودعت إلى تجنب الشائعات التي "تتلاعب بمشاعر الأسرى".

(الجزيرة نت، 2021/10/3)

**2021/10/4** التقى الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، بمكتبه في رام الله بالصفة الغربية ووزيرين إسرائيليين. وهي المرة الثانية التي يلتقي فيها الرئيس الفلسطيني ووزراء إسرائيليين، بعد أن كان التقى

**2021/9/21** اقتحمت مجموعات من المستوطنين باحات المسجد الأقصى، بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال. وأفادت مصادر محلية أن 128 مستوطنًا اقتحموه عبر باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، خلال أداء صلوات فيه.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2021/9/21)

**2021/9/22** أعلنت حركة حماس جاهزيتها لإجراء انتخابات شاملة متزامنة، وفق جدول زمني محدد تتفق عليه جميع الأطراف الفلسطينية، تشمل انتخابات المجلس الوطني، والتشريعي، والرئاسة، والمجالس المحلية. وأكد المتحدث باسم الحركة، حازم قاسم، رفض الحركة إجراء انتخابات المجالس البلدية والقروية "المجزأة" التي قررت السلطة الوطنية الفلسطينية إقامتها في كانون الأول/ديسمبر المقبل، وشددت الحركة على ضرورة إجراء انتخابات شاملة.

(الجزيرة نت، 2021/9/22)

**2021/9/23** صدّق مجلس النواب الأمريكي، بأغلبية ساحقة، تشريع تقديم مليار دولار إلى إسرائيل، لتحديث منظومة "القبة الحديدية" للدفاع الصاروخي، بعد يومين فقط من رفع التمويل من مشروع قانون إنفاق أوسع. وأيد المجلس التشريع، بموافقة 420 صوتًا مقابل اعتراض 9 نواب.

(فرانس 24، 2021/9/23)

**2021/9/24** أعرب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، عن الأسف لما وصفه بفضائل سياسات المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة تجاه حل القضية الفلسطينية، "لأنها لم تتمكن من محاسبة إسرائيل ومساءلتها وفرض عقوبات عليها بسبب انتهاكاتهما للقانون الدولي".

(أخبار الأمم المتحدة، 2021/9/24)

**2021/9/25** دعت السلطة الفلسطينية السودان إلى تسليمها الأصول المصادرة بعد إعلانه مصادرة أصول "تعود إلى حركة حماس" الفلسطينية. لكن حماس، التي نفت وجود استثمارات لها في السودان، اتهمت السلطة بـ "الصيد في الماء العكر".

(دويتشه فيله، 2021/9/25)

**2021/9/25** رحبت حركة حماس وفتح بموقف الحكومة العراقية الراض لما صدر عن مؤتمر عُقد بمدينة أربيل في كردستان العراق، ينادي بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل".

(ألترافلسطين، 2021/9/25)

**2021/9/25** اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي أن خطاب الرئيس، محمود عباس، خلال الاجتماعات الدورية للجمعية العامة للأمم المتحدة، "إعادة إنتاج للتسوية والارتهاق لمسار طويل من العجز والفشل ضل أصحابه الطريق فسلكوا نفاقًا مظلمًا". ووصف الناطق باسم حركة حماس، فوزي بروهوم، خطاب الرئيس محمود عباس أمام اجتماع الأمم المتحدة، بأنه "إعادة إنتاج لمسار التيه والفشل".

(شبكة قدس الإخبارية، 2021/9/25)

منه إلى يورونيوز، "المساعدة المالية السنوية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للأونروا".

(يورونيوز، 2021/10/11)

**2021/10/12** وقّع الأردن وإسرائيل اتفاقاً لشراء 50 مليون متر مكعب إضافية من المياه من تل أبيب، إضافة إلى ما هو منصوص عليه في اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في عام 1994.

(بي بي سي عربي، 2021/10/12)

**2021/10/12** قرّر أسرى حركة الجهاد الإسلامي في سجون الاحتلال الإسرائيلي الشروع في إضراب مفتوح عن الطعام، وذلك بدعم من الفصائل كافة. وأوضح نادي الأسير أن معظم أسرى الجهاد، وعددهم نحو 400، سيشاركون في الإضراب، وذلك رفضاً لاستمرار إدارة سجون الاحتلال في إجراءاتها التنكيلية العقابية الممنهجة في حقهم، ومحاولتها مؤخراً استهداف بنيتهم التنظيمية.

(الوطن، 2021/10/12)

**2021/10/15** أكدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أنها وقّعت اتفاقية مع "الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية"، بقيمة 21.5 مليون دولار، دعماً للاجئين الفلسطينيين. وذكرت الوكالة، في بيان لها، أن الصندوق الكويتي سيقدم 20 مليون دولار لدعم خدمات الوكالة الرئيسية خلال عامي 2021 و2022، إضافة إلى 1.5 مليون دولار من أجل الخدمات الصحية وخدمات الاستشفاء للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

(الخليج أون لاين، 2021/10/15)

**2021/10/20** قالت وزيرة الخارجية السويدية، آن لينده، إن مستوى الفساد الذي وصلت إليه السلطة الفلسطينية يُشكّل عائقاً أمام مواصلة الدعم السويدي للفلسطينيين، وذلك في تصريحاتٍ أدلت بها، مساء الثلاثاء، خلال زيارتها لرام الله.

(أنترافلسطين، 2021/10/20)

**2021/10/24** أجرى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، اتصالات مكثفة خلال الأيام الماضية مع العديد من دول الإقليم للتدخل من أجل إطلاق سراح معتقلي الحركة في السعودية، وعلى رأسهم ممثل الحركة السابق، محمد الخضري أبو هاني. ووفق بيان لمكتب هنية، شملت هذه الاتصالات كلاً من مصر وقطر وتركيا والأمم المتحدة، وكذلك الإمارات العربية المتحدة.

(المبادين، 2021/10/24)

**2021/10/24** وقّعت الإمارات اتفاقية "الممر الأخضر" مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي، التي تسمح لمن تلقوا اللقاحات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19)، بحرية التنقل بين البلدين، والاعتراف المتبادل بشهادات التلقيح.

(شبكة قدس الإخبارية، 2021/10/24)

من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني جانتس. ووصل وزير الصحة، نيتسان هوروفيتش، ووزير التعاون الإقليمي، عيساوي فريج، إلى مقر الرئاسة في مدينة رام الله، رفقة عضو الكنيست، ميخال روزين، وجميعهم من حزب "ميرتس" اليساري.

(العين، 2021/10/4)

**2021/10/5** قال عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وسام زغير، إن مشاركة السلطة الفلسطينية في معرض دبي "إكسبو 2020" مستفزة، وإنها تشجع على التطبيع.

(شبكة قدس الإخبارية، 2021/10/5)

**2021/10/7** قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، إن الحركة مستعدة لتقديم أي ثمن من أجل تحرير المعتقلين الفلسطينيين بالسجون الإسرائيلية. جاء ذلك خلال لقاء بالعاصمة القاهرة، جمعه مع فدوى البرغوثي، زوجة مروان البرغوثي، المعتقل لدى إسرائيل، بحسب بيان للحركة.

(وكالة الأناضول، 2021/10/7)

**2021/10/8** اندلعت تظاهرات رافضة للتطبيع بين البحرين وإسرائيل، في منطقة "رأس رمان" وسط العاصمة المنامة، بالقرب من مقر السفارة الإسرائيلية. وحاول المشاركون التوجه إلى مقر السفارة رافعين علم فلسطين ومردددين شعارات تندد بالتطبيع، وتعبّر عن دعم الشعب البحريني للقضية الفلسطينية.

(الجزيرة مباشر، 2021/10/8)

**2021/10/10** قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، إن حكومته لا تتجاهل الفلسطينيين، ولكنها في الوقت نفسه تتعلم من التجارب السابقة، ولذلك لن تسمح بإقامة دولة فلسطينية.

(القدس، 2021/10/10)

**2021/10/11** أعلنت الهيئة العامة للشؤون المدنية استقبال الدفعة الأولى من ملفات لم الشمل، بعد الموافقة الإسرائيلية عليها. وقال وزير الشؤون المدنية، حسين الشيخ، في بيان، إنه تمت الموافقة على ملفات أبناء المواطنين ممن تجاوزوا 16 عاماً، ولم يكونوا مسجلين في ملفات ذويهم، وعددها 442 موافقة، تشمل محافظات الضفة وغزة.

(أنترافلسطين، 2021/10/11)

**2021/10/11** أعلنت شركة الخطوط الملكية المغربية "الارام" أنها وقّعت مع شركة الطيران الإسرائيلية "العال" بروتوكول تعاون لتطوير العلاقات بين الشركتين، بهدف العمل معاً على تقديم أحسن مستويات الخدمات.

(النهار، 2021/10/11)

**2021/10/11** صرف الاتحاد الأوروبي دفعة قدرها 92 مليون يورو لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وبشكل هذا التمويل، بحسب بيان وصلت نسخة

**2021/10/25** وصل قائد "سلاح الجو" الإماراتي، إبراهيم علاوي، على متن طائرة عسكرية إلى قاعدة "بلمخيم" الجوية الإسرائيلية، استعدادًا للمشاركة في مناورة جوية إلى جانب طائرات الاحتلال، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك بصفة علنية.

(أنترا فلسطين، 2021/10/25)

**2021/10/26** أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عن فتح باب الترشح للمرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية 2021، والتي من المفترض أن تجري في 376 قرية ومدينة في الضفة الغربية من دون قطاع غزة.

(التلفزيون العربي، 2021/10/26)

**2021/10/28** أكد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الاستعداد الفلسطيني لتطبيق خطوات ثقة مع إسرائيل، ثم البدء بمسار سياسي وفق رؤية حل الدولتين، ملوِّحًا في الوقت ذاته بخيارات أخرى.

(الشروق، 2021/10/28)



مراجعات الكتب

Book Reviews



عامر كاتبه | Amer Katbeh\*

## منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين دراسات التحول الديمقراطي ودراسات الأوتوقراطية: استعراض الأدبيات والتأملات النظرية قبل الثورات العربية وبعدها

The MENA Region between Democratization and Autocracy  
Studies: Literature Review and Theoretical Reflections before and  
after the Arab Uprisings

\* باحث دكتوراه، معهد العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والتربية، جامعة أوتو فون-غريكي، ماغديبورغ، ألمانيا.  
Doctoral Student, Institute of Political Science, Faculty of Humanities, Social Science and Education, Otto von Guericke University,  
Magdeburg, Germany.  
Email: amer.katbeh@gmail.com

## مقدمة

علم الانتقال<sup>(3)</sup> Transitology - قد شرعوا في دراسة وتقييم التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الدراسات المقارنة لمعظم دول العالم، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد حُلَّت ودُرست غالبًا من خلال عدسة قريبا أو بعدها عن الديمقراطية على مستوى مقياس عالمي للتحوّل الديمقراطي. وفي قياسات النجاح والفشل، استند الباحثون<sup>(4)</sup> إلى معايير قياسية، معتمدين اعتمادًا أساسيًا على الديمقراطية الدستورية<sup>(5)</sup> الليبرالية واللبلة الاقتصادية (الاقتصاد القائم على السوق المفتوحة)<sup>(6)</sup>. هيمن نموذج التحوّل الديمقراطي هذا على المقاربة التحليلية لدراسة السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واستكشافها، متأثرة تأثرًا واضحًا بهيمنة

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضوعًا بحثيًا مهمًا لكثير من الباحثين في حقل العلوم السياسية والدراسات المنطقية، وقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع كثيرًا بعد الثورات العربية في عامي 2010 و2011. خلال العقود الثلاثة الماضية، كان استكشاف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحثيًا يجري في الغالب إما في نطاق دراسات التحوّل الديمقراطي أو دراسات الأوتوقراطية، ويأتي هذا متأثرًا على نحو بعيد بهيمنة الكتلة الغربية المتزايدة على السياسة العالمية وبالترويج المباشر للديمقراطية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المنطقة. وبعد الثورات العربية، تغيّر نطاق التحليل تغييرًا بسيطًا. بل منحت الثورات العربية الباحثين لحظة مراجعة ليتأملوا ما يقومون به. وعلى الرغم من ذلك، استمرت بعض الدراسات في استخدام الأتماط السابقة نفسها (أي نموذج الأوتوقراطية مقابل الديمقراطية) أو أنها اتبعت مقاربة اختزالية في شرح التطورات في المنطقة. وما زالت الأبحاث حول منطقة الشرق الأوسط عامة إلى حد بعيد، وتتبع نموذج التحليل من أعلى إلى أسفل، متأثرة بالهيمنة المتواصلة للقوى الخارجية (الغربية أساسًا) على السياسة المحلية؛ ما يدفعها إلى تناول القضايا المتعلقة بمصالح الفاعلين الخارجيين أكثر من تناول حاجات الناس المدروسين ومصالحهم.

3 دراسات/ علم الانتقال: حقل أكاديمي يدرس الفترة الزمنية بين نظام سياسي وآخر. يجب العلم بأن تركيز هذا الحقل كان أساسًا على دراسة الانتقال من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الديمقراطية، وأنه غالبًا ما يُنظر إليه على أنه فرع من دراسات التحوّل الديمقراطي. من بين الأعمال المؤثرة في هذا المجال من الدراسة العمل المؤسس لغوليميرو أودونيل وفيليب شميت ولورانس واينتهيد. Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore/ London: The Johns Hopkins University Press, 1986).

4 من خلال تقديم لمحة عامة عن حالة الديمقراطية في العالم، صُنفت كل دولة بحسب الأنواع المختلفة للنظم: ديمقراطي أو شبه سلطوي أو سلطوي. من الأمثلة المهمة على مؤشرات الديمقراطية هذه: "حرية العالم" الصادرة عن مركز فريدم هاوس و"مؤشر الديمقراطية" لوحدة الاستخبارات الاقتصادية وتقرير "بوليتي الرابع" لمركز السلام المنهجي و"مؤشر الانتقال" لمؤسسة برتلسمان (BTI) و"مقياس الديمقراطية العربي" لمبادرة الإصلاح العربي التي تركز فقط على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ينظر أيضًا:

Larry Diamond, "Elections without Democracy: Thinking about Hybrid Regimes," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 21-35; Daniel Brumberg, "Liberalization versus Democracy: Understanding Arab Political Reform," *Carnegie Endowment Working Papers, Middle East Series*, no. 37 (2003).

5 تُعرّف الديمقراطية الدستورية الليبرالية عمومًا بأنها "نظام سياسي لا يتميز فقط بالانتخابات الحرة والنزيهة، بل يتسم أيضًا بسيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية الحريات الأساسية في التعبير والتجمع والدين والملكية".

Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy," *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6 (November/December 1997), p. 22.

نظرًا إلى أن الانتخابات وحدها لم تكن كافية لاعتبار النظام ديمقراطيًا، فإن مفهوم روبرت دال عن "التعددية/ البولياركية"، والذي يتجاوز الانتخابات ويركز على مبادئ الشمول الحقيقي والتنافس، أصبح المرجع لتعريف الديمقراطية في علم الانتقال.

Jannis Grimm, "Mapping Change in the Arab World: Insights from Transition Theory and Middle East Studies," *Working Paper, Middle East and Africa Division, Institute for International and Security Affairs*, no 1 (2013), p. 4.

على سبيل المثال، قيسست جودة الديمقراطية في مؤشر الديمقراطية، بناءً على محددات أخرى مثل العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وعمل الحكومة والمشاركة السياسية والثقافة السياسية.

The Economist Intelligence Unit, *Democracy Index 2017, Free Speech Under Attack*, accessed on 20/1/2020, at: <https://bit.ly/3t0szCu>

6 تتضمن اللبلة الاقتصادية عمومًا "جهودًا لتقليل الدور الاقتصادي للدولة، والاعتماد أكثر على الأسواق لتخصيص السلع وخصخصة مؤسسات الدولة وإلغاء القوانين الحكومية ومنطليات الترخيص والمعونات، وتقليل التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية وخفض الإنفاق الحكومي لموازنة الميزانيات والحد من التضخم".

Samuel P. Huntington, "Democratization and Economic Liberalization: How the World can Modernize," *Harvard International Review* (Summer 1992).

اعتُبرت الرأسمالية بصفة عامة على أنها النظام الأنسب للديمقراطية.

ومن خلال مراجعات الأدبيات (باللغة الإنكليزية والألمانية أساسًا<sup>(1)</sup>)، تسلط هذه الدراسة الضوء على المقاربات التحليلية السائدة في دراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونتائجها قبل الثورات العربية وبعدها، وتستكشف التأمّلات النظرية السابقة والحالية بشأنها. باستخدام كل ذلك، تحاول الدراسة المساهمة في تشكيل فهم أفضل للقضايا المختلفة في المنطقة. يقدّم الجزء الأول منها المفاهيم التحليلية المختلفة ونتائجها قبل الثورات، ويقدم الجزء الثاني لمحة عامة عن تحليلات الثورات العربية. أما الجزء الثالث، فيستعرض التأمّلات النظرية للمقاربات التحليلية السابقة. وأخيرًا، يقدّم الباحث بعض الملاحظات الختامية.

## أولاً: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين التحوّل الديمقراطي والسلطوية

بعد ما عُرف بـ "الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي"<sup>(2)</sup>، كان كثيرٌ من باحثي دراسات التحوّل الديمقراطي - تُعرف أيضًا باسم دراسات/

1 بعض الأدبيات الألمانية نشرها باحثون ألمان أو معاهد ألمانية باللغة الإنكليزية.

2 والتي بدأت عام 1974 في أوروبا الجنوبية، وفي الثمانينيات في أميركا اللاتينية، ولاحقًا في التسعينيات في أوروبا الشرقية.

Samuel P. Huntington, "Democracy's Third Wave," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (Spring 1991), pp. 13-14.

ونتيجة لذلك، شرع الباحثون في حقل دراسات التحول الديمقراطي في الحديث عن أنواع مختلفة من الديمقراطية أو الأنظمة الهجينة<sup>(10)</sup>، لشرح الانتقالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(11)</sup>. غير أن توظيف الباحثين لنموذج التحول الديمقراطي تعرض لكثير من النقد؛ لأنهم غالبًا ما تجاهلوا الاختلافات في التصورات النظرية واعتمدوا اعتمادًا رئيسًا على النماذج الغربية للديمقراطية الليبرالية في قياس النجاح أو الفشل. أحد أهم الانتقادات المرتبطة بالنموذج الخطي السائد للتحول الديمقراطي (أي من السلطوية إلى المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية الليبرالية)، في كونها تقدم الديمقراطية الليبرالية بوصفها نموذجًا عالميًا على نحو حاسم<sup>(12)</sup> أو تقدمه بصفته مسارًا غائيًا نحو التنمية والازدهار، فضلًا عن أنها تضيي الطابع العالمي على قواعد الديمقراطية المعروفة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية<sup>(13)</sup>. انتقدت مثل هذه الدراسات أيضًا؛ لأنها تتجاوز مدى تعقيد العمليات الانتقالية والعوامل الاجتماعية السياسية والاجتماعية الاقتصادية الأساسية. وقد واجه الباحثون بالفعل صعوبات جمة في قياس الانتقالات في عددٍ من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ تعتبر ظواهر مثل العلاقات والبنى غير الرسمية، أو النيوباتريموينالية، أو الريعية، أو الدولة الهشة، عوامل سائدة في علاقات السلطة ودينامياتها. وقد دفع هذا الباحثين من أمثال توماس كاروتز إلى الحديث عن "نهاية نموذج الانتقال"<sup>(14)</sup>.

10 أنواع الديمقراطية المذكورة، مثل "الديمقراطية التفويضية delegative democracy" (Guillermo O'Donnell 1994)، و"الأنظمة الهجينة hybrid regimes" (Terry Karl 1995)، و"الديمقراطية الانتخابية electoral democracy" (Larry Diamond 1996)، و"الديمقراطية غير الليبرالية illiberal democracy" (Fred Zakaria 1997)، و"الديمقراطية المشوهة/ غير المكتملة defective democracy" (Wolfgang Merkel 1999)، طورها الباحثون للتعامل مع التحدي المفاهيمي في دراسة التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية.

Wolfgang Merkel & Aurel Croissant, "Formale und informale Institutionen in defekten Demokratien," *Politische Vierteljahresschrift*, vol. 41, no. 1 (März 2000), pp. 3-4.

استُخدمت هذه الأنواع لاحقًا لفهم الانتقالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

11 ينظر على سبيل المثال:

Diamond, "Elections without Democracy: Thinking about Hybrid Regimes," Brumberg.

12 Holger Albrecht & Oliver Schlumberger, "Waiting for Godot: Regime Change without Democratization in the Middle East," *International Political Science Review*, vol. 25, no. 4 (2004), p. 372.

13 Illiya Harik, "Democracy, 'Arab Exceptionalism' and Social Science," *Middle East Journal*, vol. 60, no. 4 (Autumn, 2006), pp. 682-684.

14 تحدث توماس كاروتز عن "نهاية نموذج الانتقال" (2002)، طالبًا إعادة النظر في بعض الافتراضات المهيمنة في علم الانتقال، مثل: (1) كل انتقال هو انتقال إلى الديمقراطية. (2) تتكون كل عملية تحول ديمقراطي من الانفتاح والاختراق والترسيخ. (3) إجراء الانتخابات هو ممارسة ديمقراطية حاسمة تعزز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ المبادئ الديمقراطية. (4) يتأثر الانتقال بمراداة النخبة السياسية والبنى الأساسية، في حين أن الموروثات يكون لها دور

الكتلة الغربية المتزايدة على سياسة العالم، والتي صارت محورية، خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومع الترويج المباشر والمتزايد للديمقراطية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت لاحق<sup>(7)</sup>.

وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت قد أظهرت لبرلة سياسية واقتصادية خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته (مثل خصخصة شركات الدولة، وانحسار نظام الحزب الواحد، وإجراء الانتخابات، و/ أو ظهور مجتمع مدني في عدد قليل من الدول)، فإن الباحثين أكدوا أن هذه الخطوة كانت جزئية واستُخدمت بوصفها تعديلات تكتيكية داخل النظام الدولي واستجابة لضغوط الفاعلين الخارجيين. وفي حقيقة الأمر، فإن الأنظمة نفسها كانت أول من استفاد من هذه "البرلة"؛ إذ وفرت لها وسائل جديدة لـ "تطوير سلطويتها"<sup>(8)</sup>. تمكنت معظم أنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من استيعاب أو حتى استغلال التغييرات السياسية والاقتصادية الدولية لصالحها، أي من خلال تلقي المساعدات الخارجية، وكذا منحها صفة الشرعية التي زادت من سيطرتها وسلطانها داخليًا. بعبارة أبسط، لم يكن ثمة تغيير ملحوظ في توزيع السلطات أو الطبيعة السلطوية للنظام، ولم يكن للإصلاحات أي تأثير ملحوظ في الحقوق المدنية أو السياسية الفردية. ومن ثم، بدلاً من أن تكون هذه البرلة فرصة حقيقية للتحول الديمقراطي، كان الانتقال الديمقراطي، إن حدث أصلاً، تحولًا وهميًا أدى في الواقع إلى ترسيخ السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(9)</sup>.

7 Lisa Anderson, "Searching where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East," *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (2006), pp. 205-208; Oliver Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt: Ursachen, Trends und internationale Demokratieförderung* (Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2008), pp. 72-76; Marianne Kneuer, "Externe Faktoren der Demokratisierung: zum Stand der Forschung," in: Gero Erdmann & Marianne Kneuer (eds.) *Externe Faktoren der Demokratisierung* (Baden-Baden: Nomos, 2009), pp. 9-10.

8 Steven Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World," *Analysis Paper*, no. 13, The Saban Center at the Brookings Institution (2007).

9 Eberhard Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London/ New York: I.B. Tauris, 2001); Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World,"; Marina Ottaway & Julia Choucair-Vizoso (eds.), *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008); Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi (eds.), *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (London/ New York: Routledge, 2011).

الأسئلة المعيارية عند البحث في التحول الديمقراطي، ووظفت هذه المقاربة في دراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسميت حينها نهضة دراسات الأوتوقراطية<sup>(24)</sup>، أو ما يعرف بما بعد حقبة التحول الديمقراطي<sup>(25)</sup>. وفي هذه الدراسات، لم يتوقف الباحثون عند استكشاف الاستراتيجيات والآليات المستخدمة في الأنظمة السلطوية للحفاظ على السلطة والصمود والاستقرار، بل امتد بحثهم أيضاً لفهم الهياكل الاجتماعية السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تؤدي إليها، وذلك بهدف فهم العوامل البنوية المسببة، والتي تبقى على هذه الأنظمة السلطوية قائمة.

إضافةً إلى استخدام القوة والقمع والترهيب عند الحاجة، بين الباحثون أن الأنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمدت أكثر على آليات واستراتيجيات مثل احتكار قنوات السلطة والروابط مع المجموعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الفاعلين الخارجيين الراعين، كما أنها تشتري الدعم والشرعية، داخلياً وخارجياً، وذلك عبر توزيع السلطة والامتيازات واستمالة المعارضة وبناء مؤسسات دولة وهمية وتغيير النخبة في الواجهة<sup>(26)</sup>. بتعبير أدق، رأت إيفا بيلين أن قوة الأنظمة السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكمن في أجهزتها القمعية القوية والناجحة من: (1) قدرة النظام في الحفاظ على الصحة المالية لأجهزته والتي تتحقق بالاعتماد على الدخل الريعي، (2) قدرة النظام على مواصلة تلقي الدعم الدولي باستخدام المصالح الجيوبوليتيكية والاقتصادية للفاعلين الخارجيين في المنطقة، (3) انخفاض مستوى مأسسة الدولة بسبب هيمنة منطوق الباتريمونية في الدولة والمجتمع، (4) ضعف إمكانية التعبئة الشعبية ضد النظام بسبب انتشار الفقر وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وضعف التجربة الديمقراطية و/ أو الارتباط السلبي لمعنى اللبرلة السياسية لدى المجتمعات في المنطقة والمرتبطة بالهيمنة الاستعمارية بدلاً من تقرير المصير<sup>(27)</sup>. وبناء عليه، حدد ستيفن هايدمان خمس سمات مميزة لتطور السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

24 من اللافت للنظر أن هذه النهضة في دراسات الأوتوقراطية كانت جزءاً من التغيير في دراسة التحولات السياسية في كل أنحاء العالم في أعقاب التراجع الديمقراطي العام في أواخر التسعينيات.

Johannes Gerschewski, "The Three Pillars of Stability: Legitimation, Repression, and Co-optation in Autocratic Regimes," *Democratization*, vol. 20, no. 1 (2013), p. 16.

لأخذ نظرة عامة عن أبحاث الأوتوقراطية، ينظر: Gerschewski.

25 Morten Valbjørn, "Reflections on Self-reflections: On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics," *Democratization*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 220-221.

26 Brownlee, pp. 49-57; Brumberg, pp. 6-10; Albrecht & Schlumberger, pp. 376-385.

27 Bellin, pp. 147-151.

وبخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جادل بعض الباحثين بصعوبة فهم المنطقة من منظور علم الانتقال؛ لأنها لم تشهد أي تغيير بنيوي في الأنظمة خلال العقود الماضية. وأبرزت ليزا أندرسون عدد الباحثين الذين درسوا بالفعل "ما ليس موجوداً"، في محاولة منها للبحث في إمكانية حدوث تحول ديمقراطي من خلال دراسة العوامل السياسية والاقتصادية، والتي قد تؤثر في الانتقال في المنطقة، كما جرى في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية<sup>(15)</sup>. وفي الوقت الذي اتفق فيه عدد من الباحثين على الطبيعة السلطوية للأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ذهب بعضهم إلى الإشارة إلى استثنائية المنطقة عند الحديث عن التحول الديمقراطي، مؤكدين الصعوبات أو أحياناً حتى استحالة تحول هذه الأنظمة إلى الديمقراطية الليبرالية، واستخدموا عبارات من قبيل "ولكنهم باقون"<sup>(16)</sup> أو "الانتقال إلى اللاشيء"<sup>(17)</sup> أو "في انتظار غودو"<sup>(18)</sup> Godot<sup>(19)</sup> أو "صلابة السلطوية في الشرق الأوسط"<sup>(20)</sup> أو "الاستثناء الأساسي لعملة الديمقراطية"<sup>(21)</sup>. وليست هذه الافتراضات إلا محض أمثلة تعكس جميعها افتراضاً راسخاً بين الباحثين بشأن ممانعة المنطقة للتحول نحو الديمقراطية الليبرالية. وبعد أن انتشرت فكرة "الاستثناء العربي" في الأكاديميا، غير الباحثون المشتغلون بالمنطقة تركيزهم إلى استكشاف صلابة السلطوية ومتانة في أنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(22)</sup>. وذكر في هذه الأدبيات أن الباحث، لكي يفسر إمكانية تغيير النظام، عليه أولاً أن يفهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى صمود النظام وصلابته واستقراره<sup>(23)</sup>. وبالنظر إلى هذه التأمّلات، فقد أُعيد إحياء مقارنة جديدة، تتجاوز

محدّد أقل في العملية. (5) من المفترض أن تشمل عملية الانتقال إصلاح مؤسسات الدولة؛ إذ إن بناء الديمقراطية وبناء الدولة مترافقان إلى حد بعيد.

Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm," *Journal of Democracy*, no. 1 (2002), p. 17.

15 Anderson, pp. 205-208.

16 Janson Brownlee, "And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes," *Studies in Comparative International Development*, no. 37 (2002), pp. 35-63.

17 Brumberg, p. 13.

18 نسبة إلى عنوان مسرحية في انتظار غودو *Waiting for Godot* للكاتب الإيرلندي صمويل بيكيت Samuel Beckett، والتي تدور أحداثها حول رجلين ينتظران شخصاً لا يصل أبداً يدعى غودو؛ وفي أثناء انتظارهما ينخرطان في جملة من المحاورات.

19 Albrecht & Schlumberger, p. 371.

20 Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 139-157.

21 Larry Diamond, "Why Are There no Arab Democracies?" *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (2010), p. 93.

22 Grimm, p. 2.

23 Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, pp. 86-89.